نشأة الصراع الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1804م

ا.م.د حيدر طالب حسين
جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

أثرت بريطانيا العظمى بتاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على وليدتها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الجديد ، اذ تجلى ذلك التاثير بأحسن صوره منذ تأسيس اول مستعمرة بريطانية في العالم الجديد في عام 1607 باستنباط الأحكام القانونية والعسكرية والدستورية البريطانية من قبل المستعمرات ، وان اخذ قالبا جديدا بدا تدريجيا ينحى منحى مغاير لما الفه سكان المستعمرات في الوطن الام ، الا انه لم يبدا بداية مغايرة للتقاليد والنظم البريطانية ، ومن بين تلك المؤثرات نشأة التنظيم الحزبي في عهد الاستعمار ومن ثم بعد الاستقلال ، اذ ان نشأة التنظيم الحزبي البريطاني (الويغز Whigs) و(التوريز Tories) ترك انطباعا واضحا لدى سكان المستعمرات الذين انقسموا بين تنظيمي (الويغز والتوريز) ايضا ابان العقد الاخير الذي سبق حرب الاستقلال الأمريكية ، اما في مرحلة الاستقلال وتحديدا في اواخر العقد التاسع من القرن الثامن عشر ظهر الانقسام بين من أطلقوا على أنفسهم (فدراليون) و(لا فدراليون) وكان هذان التنظيمين نواة التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة الامريكية ، لذا يعالج البحث فرضية مفادها ان هناك تاثير بريطاني وان لم يكن مباشرا في نشأة التنظيم الحزبي في المستعمرات في المرحلة الاستعمارية وان هناك صراعا حزبيا في الولايات المتحدة ولكن هذا الصراع لا يتقاطع مع تحقيق المصلحة العليا للبلاد بل يسعى لتحقيقها .

قسم البحث على ثلاثة محاور عالج فيها فرضية البحث وتم التوصل الى جملة من النتائج ، اهمها ، ان الصراع الحزبي نشا منذ نشأة التنظيم الحزبي سواء في المرحلة الاستعمارية ام في مرحلة الاستقلال ، وان هذا الصراع مهما بلغ بين الحزبين خلال العقد الاخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر فانه لا يعدو كونه صراعا من اجل تحقيق المصلحة العليا للبلاد ، وان البرامج الحزبية والأهداف التي يسعى كل حزب لتحقيقها لا تعدو كونها وجهات نظر يسعى اعضاء الحزب من خلالها الوصول لكرسي الرئاسة ، والدليل العملي لذلك هو شراء لويزيانا عام 1803 من قبل توماس جفرسون رئيس حزب الجمهوريين الديمقراطيين (اللافدراليين) ورئيس الولايات المتحدة في الوقت نفسه ، في حين ان من اهم اهدافهم التي يسعون لتحقيقها هي عدم تفسير الدستور بشكل مرن كي لا تضيع حقوق الاقلية وحقوق الولايات ، ولكي لايتحول الاتحاد الفدرالي الامريكي الى سلطة دكتاتورية على الولايات قد تطغى فيها الولايات الكبيرة على الولايات الصغرى ، واذا بهم امام اقتضاء مصلحة البلاد العليا فسروه بتلك المرونة التي اباحت لهم شراء لويزيانا ، من هنا يبدوا جليا ان الصراع الحزبي الذي ولد مع نشأة الاحزاب لا يعدو كونه صراعا من اجل المصلحة العليا للبلاد وليس فيها ، ولكن لكل حزب وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر الحزب الآخر للوصول لكرسي الرئاسة ومن ثم لتحقيق تلك المصلحة.

Abstract

Great Britain had affected the United States economically ,socially ,politically and culturally .This influence appeared clearly since the foundation of the first colony in the new world in 1607 by the British . The colonies had adopted the British laws and rules. But gradually they began to change these laws not as the first .As an example for this influence the parties foundation and their organization during the colonial period and even after independence. The people of colonies were affected by the British party system (Wighs and Tories) .They were divided into supporters for (Wighs and Tories) in the last decade before the American independence war. Besides, after independence and in the end of the last decade of the eighteen century a division had appeared between the so- called (federal and anti federal). Those two organizations were the base of American parties. So this research deals with hypothesis that there had been an influence directly or indirectly on forming parties in colonies . The research also shows that there is a conflict for power in the United States among parties ,but this conflict does not move against Americas high interests .

This paper is divided into three parts: dealing with hypothesis of this study and concluded some results among which that the dispute among parties had emerged since the birth of forming parties before or after independence. Whatever this dispute was ,it was mere a dispute for Americas interests as it had happened between the two main parties during the last decade of the eighteenth and the first decade of the nineteenth century .It shows that aims and programs of each party have been just points of view each party wanted to achieve to take power . For that , there is a flagrant evidence which was buying Louisiana in 1803 by the Democrats party Head (anti federal) and the president of U.S.A himself , while one of their aims which they wanted to achieve was not explaining the constitution flexibly so that minority rights could not be changed

to dictatorship according to which big states take power over small and weak states . So, according to the U.S.A s interests they explained the constitution so flexibly that they were allowed to buy Louisiana . Hence , it is clear that dispute between parties which appeared from the very beginning of the parties w3as just for the interest of the United states and not for the interest of the parties disputing .

المقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية امتدادا لبريطانيا في كثير من جوانب تاريخها السياسي الذي مرت به سواء في مرحلة الاستعمار أو حتى بعد ان حققت استقلالها ، يكاد الوطن الأم (بريطانيا) يترك مؤثراته في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوليدتها في العالم الجديد (الولايات المتحدة) ، ومن بين هذه المؤثرات السياسية ما يتعلق بموضوع البحث ، إذ نشا في عهد الاستعمار تنظيما الويغز (Wighs) والتوريز (Tories) ، على غرار تسميتهما في بريطانيا ، ثم تلا ذلك ظهور أحزاب أخرى في عهد الاستقلال عن بريطانيا اتخذت في بعض أركان أهدافها الاعتماد على بريطانيا وتجربتها في إدارة شؤونها السياسية ، وأخرى أرادت الاعتماد على فرنسا في إدارة تلك الشؤون ، وبغض النظر عن تلك التفاصيل التي اعتمدتها الأحزاب في أمريكا ، فان النظام الحزبي ولد في الولايات المتحدة منذ فترة الاستعمار ، ونشا وتطور بعد تحقيق الاستقلال ، ولكن ما يميز طبيعة العمل الحزبي في الولايات المتحدة انه قائم على الصراع بين الحزبين منذ نشأتهما، وفي معظم جوانب ذلك الصراع تكون الغاية تحقيق المصلحة العامة للبلاد وليس التقاطع معها . لذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك صراعا حزبيا في الولايات المتحدة خلال الحقبة الممتدة من العقد السابع من القرن الثامن عشر وحتى عام 1804م ، وكانت الغاية منه الوصول الى كرسي الرئاسة وتحقيق البرنامج الذي يؤمن به أي من الحزبين لتحقيق مصلحة البلاد العليا.

قسم البحث على محاور عدة ، خصص الأول لدراسة نشأة التنظيم الحزبي في المستعمرات البريطانية واثر نشأة التنظيم الحزبي البريطاني في ذلك ، ثم كيف نشا الصراع الحزبي مع نشأة التنظيم الحزبي ، وكيف انتهى ذلك الصراع بانتصار تنظيم الويغز على تنظيم التوريز المؤيد لبريطانيا . اما المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان (نشأة التنظيم الحزبي في مرحلة الاستقلال) فقد تم التركيز فيه على كيفية نشأة التنظيم الحزبي وأسباب ذلك ومسار الصراع الحزبي خلال مرحلة إعداد الدستور الأمريكي والمصادقة عليه . اما المحور الثالث المعنون (الصراع الحزبي بين عامي 1789-1804) تم تناول طبيعة الصراع الحزبي في الولايات المتحدة من حيث أبعاده وأطره ومدى تعارضه مع المصلحة العامة للبلاد وكيف ان السياسة التي انتهجها الحزبان ساهمت بتوسيع أو بتقليص القاعدة الجماهيرية التي اعتمد على تصويتها أي من الحزبين (الفدراليون ، والجمهوريون الديمقراطيون).

يمتد تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بجذوره كافة الى التاريخ البريطاني ، وان كانت هناك بعض الولايات الأمريكية يعود سكانها من حيث الأصل الى شعوب أخرى غير بريطانيا ، اذ أدت طبيعة الأوضاع الجديدة التي واجهت المستوطنين في المستعمرات البريطانية الى إيجاد نسيج اجتماعي يكاد يكون في معظم جوانبه متجانساً ، وان كانت هناك بعض المستعمرات تحتفظ بنسيجها الاجتماعي الأوربي بعيدا عن الاختلاط بالجنس الانكلوسكسوني في عالم المستعمرات 0 إلا ان ذلك لم يستمر طويلاً فاختلاف العالم الجديد عن العالم القديم بكل العادات والتقاليد والنظم السياسية والقانونية والقضائية فضلا عن جوانب أخرى ، دعت كل المستوطنين وبمرور الزمن (خلال ألمائتي سنة التي سبقت الاستقلال) الى ان يذوبوا في بوتقة واحدة مع الاحتفاظ بالموروث العرقي الذي وفدوا منه ، وبما ان ثلاثة أرباع سكان المستعمرات كانوا بريطانيين الأصل ، لذا فقد سادت معظم النظم البريطانية في المستعمرات ، ومن بينها النظم السياسية التي أدت دورا مهما في رسم الخارطة السياسية لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية ، ويأتي في إطارها النظام الحزبي البريطاني.

- **نشأة التنظيم الحزبي خلال مرحلة الاستعمار البريطاني 0**

لم تكن بريطانيا تؤمن بوجود النظام الحزبي قبل النصف الثاني من القرن السابع عشر ، بل ان سيطرة الملوك وحكمهم البلاد حكما مطلقا وفقا لنظرية الحق الإلهي التي امنوا بها سيما ملوك أسرتي آل تيودور وآل ستيوارت [1] ، كل ذلك جعل بريطانيا تخضع لإرادة الملوك ، ولسيطرتهم على الأوضاع العامة، فقد كانت الحاجة منتفية لوجود التنظيم الحزبي ، لان الأحزاب لا تنشأ إلا حينما تكون هناك فئتان أو أكثر في المجتمع السياسي تتمحور حولهما طبقات المجتمع لتكون تنظيما حزبيا أو تيارا أو كتله سياسية [2] ، ولكن الحال لم يستمر طويلاً في بريطانيا ، فنتيجة لغطرسة ملوك أسرة آل ستيوارت (1603-1688) اندلعت الحرب الأهلية البريطانية ، وكان من نتائجها المهمة انقسام المجتمع بين مؤيد ومعارض لوجود الملكية فالبعض أيدها ، والبعض الآخر أيد الحكم الجمهوري الذي أسسه اولفر كروميل Oliver Cromwell [3] ، وقد كان هذا الانقسام البذرة الأولى لنشأة التنظيم الحزبي في بريطانيا إبان مرحلة الحرب الأهلية البريطانية ،إلا انه لم يكن تنظيما حزبياً بالمعنى الحقيقي فقد أطلق على مؤيدي الملكية في بريطانيا تسمية توريز Tories أي (محافظين) ،أما معارضيها ومؤيدي الحكم الجمهوري فقد أطلق عليهم تسمية ويغز Whigs أي (ثائرين أو أحرار) [4] . وفي العقد الثامن من القرن السابع عشر تحول هذان التنظيمان بشكل رسمي الى حزبين سياسيين بارزين في بريطانيا عندما اشتد النزاع بين مؤيدي جيمس الثاني James II واعتلائه للعرش الانجليزي لولاية العهد ومعارضيه ، وقد أطلق على مؤيديه تسمية توريز في حين أطلق على معارضيه تسمية ويغز ، ومن هنا بدا التاريخ السياسي البريطاني ينتظم على أساس وجود حزبين متنافسين برلمانياً[5]0

ولما كان سكان المستعمرات البريطانية معظمهم بريطانيي الأصل ومن المضطهدين مذهبيا سيما من البيوريتان ، فقد ترسخ عندهم نقل عاداتهم وقوانينهم البريطانية معهم الى العالم الجديد ، ومن بين ذلك بذور التنظيم الحزبي في بريطانيا ، إذ إن الجور الذي مورس على البيوريتان في بريطانيا دفعهم للهجرة الى العالم الجديد للتخلص منه ولممارسة طقوسهم الدينية بعيدا عن

مضايقات كنيسة لندن الانجليكانية ، ولطالما انهم تمكنوا في خمسينيات القرن السابع عشر من تحقيق ما كانوا يصبون اليه بتأسيسهم للحكم الجمهوري في بريطانيا بزعامة كروميل وان لم يستمر طويلاً ، ومن ثم انقسام المجتمع بين مؤيد للحكم الملكي (محافظ) ومعارض له (ثائر أو حر) ، فقد دعت كل تلك التطورات السياسية في بريطانيا الى ان يستقي منها سكان المستعمرات التجربة والعظة ، لذا فان فكرة التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية تعود بجذورها الى تنظيم الأحزاب في بريطانيا التي حكمت المستعمرات حتى عام 1775 م عندما ثارت الأخيرة عليها [6] 0

خلال الحقبة الزمنية التي سبقت حرب الاستقلال الأمريكية لم يكن في الولايات المتحدة تنظيمات حزبية بالمعنى العصري ، بل ان الولايات بحد ذاتها كانت منقسمة وفقا للأسس التي تأسست في ضوئها ، فبعضها كان موالي لبريطانيا وبعضها الآخر متذمر منها والبعض الثالث كان معارضا لها [7] ،لان المستعمرات كانت متباينة وفقا لتباين الهجرات التي استوطنتها فبعضها كان قد تأسس على أساس ديني مثل مستعمرات نيوانجلاند New England ذات الأغلبية البيوريتانية ، وبعضها على أساس اقتصادي مثل مستعمرات الساحل (ماري لاند Maryland ، ديلاوير Deluwer ، رود ايلاند Rohud Island) ، وبعضها الآخر على اساس سياسي مثل مستعمرة جورجيا Georgia [8] 0 وهذا التنوع بحد ذاته أدى الى الانقسام الاجتماعي بين فئات المجتمع كافة ، فقد تمحور المجتمع حول فئتين أطلق عليهما التوريز والويغز وهي التسمية ذاتها التي أطلقت على التنظيمين الحزبيين اللذان نشأ في بريطانيا في منتصف القرن السابع عشر[9].

ظهر في عهد الاستعمار البريطاني تنظيما (الويغز والتوريز) ولم يكونا منظمين تنظيما عصريا ، بل أطلقتا على فئتين من المجتمع اختلفتا في جملة من الأمور وبالتالي شهد كل منهما اصطفاف الناس حوله لتأييده فيما كان يذهب إليه من أهداف يسعى لتحقيقها ، وقد تولدت تلك الخصائص لهذين التنظيمين من التطور التاريخي والظروف الملازمة له في عالم المستعمرات ، ولم ينشئا نتيجة لخطة منطقية رسمها زعماء هذين التنظيمين [10] ، بل ان العقد الذي سبق حرب الاستقلال الأمريكية كان كفيلاً بإبراز دور هذين التنظيمين نتيجة للسياسة البريطانية التي اتخذت مسارا آخرا بعد حرب السنوات السبع [11] ، فقد أطلق على الفئة التي أيدت التاج البريطاني والمحافظين الملكيين ولم تعارض السياسة الاقتصادية البريطانية بعد عام 1764م تسمية توريز أي (المحافظين) وجلهم من أصحاب المال والاستثمارات والثروات الكبيرة والإقطاعيين الكبار ، في حين أطلق تسمية ويغز(أي احرار أو ثائرين) على المدافعين عن السلطة النيابية المحلية ، وعدم أحقية بريطانيا فرض ضرائب على المستعمرات طالما ان سكان المستعمرات غير ممثلين في البرلمان البريطاني وبالتالي ليس من أحقية البرلمان البريطاني قانونياً فرض ضرائب على المستعمرات، فضلاً عن المطالبين بالحكم الذاتي ، وجلهم من الطبقات الفقيرة في المجتمع وأصحاب المهن البسيطة والمفكرين والكتاب والمثقفين [12] 0

ومع تطور الأحداث السياسية والاقتصادية بين التاج البريطاني والمستعمرات واشتدادها سبب فرض الضرائب على المستعمرات وتذمر الأخيرة منها [13] ، اظهر الملك جورج الثالث George III المزيد من التعصب لإخضاع المستعمرات حتى وان تطلب الأمر استخدام القوة ، وفي المقابل تمسكت المستعمرات بحقها الدستوري متقدم الذكر ، فأما تمثيل المستعمرات في البرلمان البريطاني وبالتالي توافق على القوانين الضرائبية ، أو رفضها إذا لم تمثل فيه ، الأمر الذي أفضى الى توتر العلاقة بين بريطانيا ومستعمراتها [14] ، وقد أدى ذلك الى حدوث انقسام بين فئات المجتمع في المستعمرات ، الأولى : موالية لبريطانيا أطلق عليها تسمية توريز لأنهم أرادوا الحفاظ على سلطات العرش البريطاني في المستعمرات وأرادت بقاء تبعيتها لبريطانيا وبالتالي فانهم عارضوا اي فكرة انفصال عنها ، اما الثانية : فانها كانت معارضة اشد المعارضة للسياسة البريطانية سيما بعد عام 1764م ومن ثم لبقاء التبعية للتاج البريطاني[15] 0

اخذ الخلاف يتزايد بين فئتي التوريز والويغز مع تزايد الخلافات بين بريطانيا ومستعمراتها ، ثم بدأت بعد ذلك حركة اضطهاد الموالين لبريطانيا (توريز) قوية نشيطة ، حتى انهم قوطعوا من مختلف طبقات المجتمع فرفض أصحاب المطاحن طحن قمحهم ، كما رفض العمال العمل معهم ، ووصلوا الى حالة لم يقدروا معها البيع والشراء ، وقد حاولت بريطانيا الاستفادة من ذلك الشقاق بين الفئتين وحاولت دعم التوريز سيما بعد اندلاع اول المعارك في بوسطن (حفلة شاي بوسطن) ، إلا ان عديدهم (التوريز) ظل محدودا قياسا بعديد الويغز (أو ما اطلق عليهم تسمية المعتدلين الوطنيين) الذي اخذ بالتزايد مع تقدم أحداث الحرب ، لذا أعلن الويغز خيانة التوريز وأذاعت اللجان التي تشكلت في مؤتمر فيلاديليفيا عام 1774 م ، أعلنت أسماءهم وشيعهم ونظمت مقاطعة ضدهم ، الأمر الذي أدى الى حدوث مواجهات مسلحة بين الطرفين (التوريز والويغز) وهو ماعرف في التاريخ الأمريكي بـ (الحرب الأهلية بين الويغز والتوريز) [16] ، كانت الغلبة فيها للويغز الذين الحقوا بهم خسائر في مختلف الولايات ولم يكتفوا بذلك بل أرادوا القضاء قضاءا مبرما على خصومهم التوريز لذا وأمام الضربات الموجعة التي وجهها الويغز لهم اضطروا لترك المستعمرات وهاجر معظمهم الى كندا حيث الوجود البريطاني الداعم لهم [17] ، وقام البريطانيون بدورهم بتجنيد بعض رجال التوريز معهم ونظموهم في كتائب وصل عددهم فيها الى 3000 جندي ، وحاولوا زجهم مع المرتزقة من الالمان ممن عرفوا بالهيسيين (Hessians) نسبة لمقاطعة هس الألمانية ، للسيطرة على فيرمونت Vermont وكونيكتكت Connecticut ، إلا أنهم لم يستطيعوا حتى بلوغ خط فيرمونت ، إذ التقوا بجنود الاحتياط في فيرمونت ولم يرجع إلا عدد قليل منهم ومن الهسيين ، إذ قتل واسر عدد كثير منهم بعد ان قطع عليهم طريق الإمدادات من بحيرة ايرى Erie ، كما سحقوا في باقي المستعمرات ومنها كارولينا الشمالية North Carolina في عام 1776 ، إذ اضطرت القوات البريطانية يسندهم التوريز الى إخلاء بوسطن Boston ،وبذا جمعت معركة فيرمونت وكارولينا الشمالية شمل الشعب المحارب من الويغز وقوات شمال نيوانجلاند وزادت من أواصر العلاقات بين الولايات لأنها قضت على ما هو اخطر من البريطانيين على مستقبل المستعمرات السياسي وهم التوريز المطالبين ببقاء الوجود البريطاني في المستعمرات [18] 0

بعد تحقيق الانتصارات المتكررة لقوات المستعمرات بقيادة جورج واشنطن ، زال اثر التوريز في المجتمع الأمريكي ، وبزوال أثرهم تلاشى تنظيم الويغز أيضا ، واستقبل عهد الاستقلال بعيدا عن التنظيمات الحزبية طيلة المدة الممتدة بين عامي (1781 – 1787 م) 0

- **نشأة التنظيم الحزبي في مرحلة الاستقلال 0**

شهد عهد الاتحاد الكونفدرالي الأمريكي الذي تم تأسيسه عام 1781 كاتحاد تعاهدي بين الولايات الثلاثة عشر التي استقلت من بريطانيا ، غياب التنظيم الحزبي بسبب الانقسام الذي شهدته الولايات في قضايا عدة بحيث سحب اهتمام السياسيين الأمريكيين من الانشغال بالتنظيم الحزبي الى محاولة حل تلك القضايا العالقة بين الولايات ، إلا ان الاتحاد الكونفدرالي كان السبب الرئيس في نشأة التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة لاحقا ، لان هذا الاتحاد امتاز بضعف الصلاحيات التي منحت له والتي قيدت من عمله كاتحاد يمثل كل الولايات الأمريكية ، فجل صلاحياته حددت بقضايا الدفاع والتمثيل الخارجي ، في حين ان الصلاحيات الأخرى جعلت من اختصاص الولايات المحلية وأبت الولايات بكافتها ان يتم المساس بها ، سيما انها حديثة العهد بالاستقلال ولم تكن الثقة قد تعززت بينها بعد ،لذا فقد دخلت الولايات في مرحلة من الصراعات الداخلية في قضايا العملة و قيمتها التي كانت متباينة فيما بينها ما سبب انهيار سريع في أقيامها بين الولايات ، فضلا عن شؤون التعريفة الجمركية التي حددت من التعامل الاقتصادي فيما بينها، وأدت الى اعتقاد بعض الولايات ان الولايات الأخرى ترفع الضرائب الجمركية على بضائعها بغية الاضرار بها [19] 0 فضلا عن ذلك لم تقرر سلطة قضائية شاملة لكل الولايات بل جعلت من اختصاص الحكومات المحلية للولايات، وهذا ما ادخلها في آتون مرحلة من الصراعات أبرزها قضية المرور في نهر البوتوماك Potomac الفاصل بين ولايتي فرجينيا Virginia وماريلاند ، لذا اخذت طبقتي الفلاحين والملاكين الكبار والمستثمرين زمام المبادرة في إعلان تذمرها من الوضع القائم في ظل الاتحاد الكونفدرالي الأمريكي الذي اخذ بالضعف الى درجة اصبح معها عاجزا في ان يحل ابسط المشاكل 0 لذا بادر المفكرون والسياسيون الكبار ممن أطلق عليهم تسمية (الآباء المؤسسون) بطرح الحلول لمعالجة ضعف الاتحاد الكونفدرلي وضرورة تعديل بنود دستوره ليصبح أكثر ملائمة ومقدرة في إدارة أمور البلاد، ومن بين تلك الحلول الدعوة لعقد مؤتمر في فيلاديفيا لدراسة المشاكل القائمة بين ولايتي فرجينيا وماريلاند ومراجعة بنود الاتحاد ألتعاهدي [20] 0

عقد المؤتمر في مدينة انابوليس Annapolis بتاريخ 25 أيار 1787 حضره خمسة وخمسون مندوبا عن اثنتي عشر ولاية ، اذ امتنعت ولاية رودايلاند من الاشتراك فيه ، وقد حضره معظم الشخصيات ذات الخبرة في الشؤون العسكرية والقانونية وممن عملوا في حكومات الولايات ، ومن أبرزهم جورج واشنطن ومادسون Madison وهاملتون Hamilton والحاكم موريس Morris ، فضلا عن شخصيات أخرى ممن أدت دورا مهما في حرب الاستقلال الأمريكية والاتحاد ألتعاهدي الأمريكي ، ومنذ جلسات المؤتمر الأولى أدرك هؤلاء القادة (الآباء المؤسسون) ان ما ينبغي تدارسه هو إلغاء شروط الاتحاد التعاهدي (الاتحاد الكونفدرالي) والعمل على وضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكي بكل طوائفهم ومصالحهم الاقتصادية [21] 0

وخلال جلسات المؤتمر التي كانت سرية واجه المؤتمرون صعوبات عدة أبرزها تلك التي تتعلق بالتوفيق بين ما كانت الولايات الكبيرة تبغيه وما كانت الولايات الصغيرة تريده [22] ، وهذه كانت البذرة الأولى لنشأة التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاستقلال وفي ذات الوقت المرحلة الثانية للصراع الحزبي بعد مرحلة الصراع بين الويغز والتوريز قبل الاستقلال ، إذ ان طرح مشروعي فرجينيا ونيوجرسي New Jersey للولايات الكبيرة والولايات الصغيرة شكل خطوة مهمة في طريق تنظيم الأحزاب على صعيد الولايات مقسمة على قسمين ، وهذا ما شكل خطرا كبيرا على المستقبل السياسي فيما بعد [23] 0 توصل المؤتمرون بعد سلسلة من التوفيقات بين مصالح الولايات الكبيرة والصغيرة الى ان يكون شكل الحكومة الجديد مؤلفا من مجلسين الأول تمثيلي House of Representative ينصب أعضاءه على أساس نسبة السكان بنسبة ممثل واحد لكل (30000) شخص ، وهو ما أرادته الولايات الكبيرة ، اما الثاني فدرالي اي تحفظ به الصفة الفدرالية لكل الولايات بغض النظر عن مساحتها وعدد سكانها ، وتكون نسبة التمثيل فيه عضوان عن كل ولاية وأطلق عليه تسمية مجلس الشيوخ House of Senate [24] ، كما سويت مشكلة العبودية بان تم احتساب ثلاث أخماسهم من ضمن سكان الولايات الجنوبية وتم الاعتراف بها ضمنا في الدستور في المادة الثانية من الفقرة الرابعة من الدستور [25] ، واقر المؤتمرون ان الدستور الفدرالي الجديد يجب ان تصادق عليه تسعة ولايات من أصل الولايات الثلاثة عشر ، ولكن بدلا من الإجماع على المصادق على الدستور ظهر انقسام اخر بين فئتين احدهما عارض الدستور الجديد واطلق عليهم اللافدراليين Antifederalists، والآخر أيده وأطلق عليهم الفدراليين Federalists [26] 0

بعد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على الدستور الفدرالي الأمريكي دخلت البلاد في أزمة جديدة، اذ ان التوفيق بين مصالح الولايات الكبيرة ومصالح الولايات الصغيرة لم ينه الأزمة ، فدخول الدستور الجديد حيز التنفيذ كان يتطلب موافقة تسعة ولايات عليه ، وهنا ظهر المؤيدون ممن أطلق عليهم أنصار الدستور (الفدراليين) ، ومناؤون له ممن أطلق عليهم (اللافدراليين) او الجمهوريين وهذين التنظيمين شكلا البذرة الأخرى في طريق تأسيس نظام حزبي رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية [27] ، وهنا لابد لنا من بيان كيفية نشأة هذين التنظيمين وكيف تبلورا ليصبحا حزبين رسميين متنافسين على المناصب السيادية في الولايات المتحدة ،ثم ماهية الأيدلوجية التي تكون بموجبها هذين الحزبين 0

ان السرية التي أحيطت بجلسات مؤتمر فيلاديفيا وتجاهل تعديل بنود الاتحاد الكونفدرالي الذي خصص مؤتمر فيلاديفيا أصلا له ، فضلا عن اختلاف الرؤى بين أعضاء المؤتمر ، جعلت من إقراره في بادئ الأمر (في أيلول 1787م) مسالة بعيدة المنال ، لذا اخذ معارضو الدستور من داخل وخارج المؤتمر يعدون العدة لعدم إقراره أو المصادقة عليه من قبل الولايات ، وما ينبغي الإشارة إليه ان هؤلاء المعارضين، إنما عارضوا الدستور ليس لعدم إيمانهم به فهم أيضا ممن شارك في جلسات مؤتمر فيلاديفيا بكل حيثياته من اجتماعات ولجان ومقررات ونقاشات ، بل اعتراضهم جاء على بعض بنود الدستور وآلية تطبيقه [28] ،

حتى ان احد المشاركين في المؤتمر وممن عارض الدستور ريتشاد لي Richard H. Lee صرح بـ " ان هذا الدستور يحوي العديد من التنظيمات الممتازة ، ولو كان بالإمكان تعديله بشكل مناسب، فسيكون نظاما جيداً " [29] 0

نجح معارضو الدستور في بادئ الأمر من تأليب الرأي العام ضد الدستور عن طريق عقد المؤتمرات وتوظيف الصحافة لذلك سيما في الولايات التي شككت به أصلا مثل ولايات فرجينيا ونيويورك وكارولينا الشمالية ورودايلاند ، إذ أعطت سندا قويا لما تذهب إليه من معارضة الدستور الا وهي تبني السرية في مؤتمر فيلاديفيا وعدم نشر جلساته بأرشيف يوثق ذلك ، فضلا عن إهمال بنود الاتحاد الكونفدرالي ، وعدم دعوة العامة من الفلاحين وأبناء الغرب لحضور جلسات المؤتمر ، حتى باتت مضامين الدستور في عيون معارضيه ما هي الا علاج ارستقراطي لواقع فلاحي يخشى سطوة النخب من ذوي المال والعبيد في تحويل الجزء الغربي من البلاد الى خدام وعبيد [30] 0ومما زاد في قلق معارضي الدستور سيما في ولايات الشمال والوسط انه لم يضم بين ظهرانيه ما يخص الحريات الدينية والشخصية فضلا عن السيادة الداخلية للولايات، إذ خشيت تلك الولايات سيما الصغيرة منها (ديلاور ، ماريلاند ، رودايلاند) من طغيان السلطة الاتحادية التي اقرها الدستور وبالتالي فإنها كانت تخشى على سيادتها من ان تسلب بسبب الصلاحيات التي منحها الدستور الجديد لها والتي كانت سابقا من اختصاص وصلاحيات حكومات الولايات المحلية ، لذا ولعوامل أخرى تتعلق بالدين وسداده والقضاء وعدم الحاجة لمنصب نائب الرئيس وعدم وجود عوائق كاختبار مشدد يمنع وصول الكاثوليك لمناصب مهمة في البلاد كون الغالبية العظمى في الولايات هم بروتستانت كل ذلك أدى لزيادة كتلة المعارضين للدستور في الأشهر الأولى من إصداره [31]0

لم يكن معارضو الدستور موحدي الآراء والتوجهات والأطروحات ضد الدستور ، فقد تباينت أسباب رفضهم للدستور بصيغته التي اقرها مؤتمرون فيلاديفيا ، وهذا التباين ظهر بين الأفراد والفئات الاجتماعية والولايات أيضا ، فكلا على حدة انطلق من مصلحته في توجيه النقد للدستور وحسب ما ذكرناه أعلاه ، بل ان البعض فضل بنود الاتحاد الكونفدرالي بعلاته على ان يوافق على دستور قد يأتي عليه بالضرر ، لعدم إدراكه ما ستؤول إليه الأمور في ظله ، إلا إن الإجماع في نقاط النقد الموجه للدستور من قبل معارضيه تجتمع في عدم شموله على لائحة للحقوق تضمن الحريات الدينية والشخصية وحرية القول والتعبير عن الرأي وحرية الصحافة [32] ، لذا أدرك الفدراليون ان إصلاح الأوضاع وضمان العدد الكافي للتصديق على الدستور (9 ولايات) يتطلب قيامهم بحملة دعائية مضادة لتلك التي قام بها معارضوه ، يعملوا خلالها على إقناع العامة بأهمية الدستور ومزاياه كما ضمنوا إدخال تعديلات عليه تحفظ للمواطنين حقوقهم ومنها حرية العبادة والأديان وغيرها ، وكان هاملتون ومادسون وجون جاي John Jay هم من مثل الفدراليون في حملاتهم الدعائية سواء في المؤتمرات أم في الصحافة ، وقد كان لثقافتهم وفصاحتهم دورا كبيرا في كسب الرأي العام معهم عن طريق إتباع وسائل الإقناع التي تبدد الشكوك في الدستور الجديد وقد ابتدءوا حملاتهم الدعائية منذ تشرين الأول 1787 م [33] ، ونشرت مقالاتهم لاحقاً في مجلد أطلق عليه تسمية الأوراق الفدرالية (The Federalist Papers) ، وكان لمعارضة أهم ولايتين كبيرتين هما فرجينيا ونيويورك للدستور سببا دعا هؤلاء القادة لابتداء خطبهم فيهما ، وقد جاءت هذه الخطب في (85) وثيقة ضمنها كتاب الأوراق الفدرالية ، وجلها ردود على ما اعترض عليه معارضو الدستور [34] 0 ومما جاء في بعض خطابات هاملتون في الورقة الأولى والتي أراد بها تبديد الشكوك من الدستور (الاتحاد الجديد) ما نصه " إنني اقترح ، ومن خلال مجموعة متعاقبة من الورقات التي أقدمها ، ان ابحث النقاط المهمة التالية : فائدة (الاتحاد) لصالح ازدهاركم السياسي – عدم كفاية الكونفدراليات القائمة لصيانة (الاتحاد) والحفاظ عليه – ضرورة قيام حكم اقل ما فيه ان يتمتع بنفس القدرة من النشاط والفاعلية كالحكم المقترح لبلوغ الهدف المنشود – انسجام الدستور المقترح مع روح مبادئ الحكم الجمهوري – مشابهته للدستور الخاص للولاية التي جئتم منها – وأخيرا ، الضمان الإضافي الذي سيمنحه تبنيكم لهذا الدستور للحرية الفردية والملكية الخاصة" [35] 0 وفي معرض رده على آراء المعارضين للدستور والعيوب التي زعموا أنها موجودة فيه رد هاملتون " إذا ما قيل ان العيوب الموجودة في دساتير الولايات ليست عذرا يبرر تلك العيوب التي سوف يعثر عليها في الخطة المقترحة ، فسوف يكون جوابي : مثل ما انه لم يوجه الى دساتير الولايات أي اتهام بعدم الاهتمام الكافي بضمان الحرية ، في حين ان التهم الموجه الى الخطة يصح ان توجه الى تلك الدساتير أيضا فالمفروض ان تكون تلك الاتهامات تنقيحا لاتهامات مدروسة مسبقا 00 لدراسة متعاطفة تسعى الى الحقيقة" [36] . اما بخصوص المطالبة بإدخال لائحة الحقوق على الدستور قبل إقراره من قبل معارضي الدستور فقد رد هاملتون على تلك بان دساتير ولايات عدة لم تشمل قوائم للحقوق ، وان الداعين لإدخال لائحة حقوق على الدستور إنما أرادوا تبرير حماستهم لهذا الموضوع ، وبما ان الأمر يخص ولاية نيويورك ، فقد أكد هاملتون ان دستور هذه الولاية بحد ذاته لم يشتمل على قائمة للحقوق وانه تبنى القانون العام في بريطانيا العظمى ، لذا ليس من حق المقترحين في هذه الولاية التبجح بالمطالبة بإدخال قائمة للحقوق على الدستور قبل إقراره أو الموافقة عليه ، كما بين بان لوائح الحقوق إنما هي التزامات بين الملوك ورعاياهم وهذا ما نصت عليه (لائحة العهد الأعظم) الماكناكارتا وكذلك ملتمس وقائمة الحقوق البريطانية ،في حين ان الولايات المتحدة الأمريكية وضعها مختلف حيث ضمنت ذلك في إعلان الاستقلال ، وبين " و أنا اذهب الى أكثر من ذلك فأؤكد ان أي لائحة للحقوق ، بالمعنى والمدى اللذين يحاولون فيهما ليست أمرا غير ضروري في الدستور المقترح، بل وحتى ان وجودها سيكون خطيرا " [37] . وفي ختام ورقته الـ (84) بين هاملتون " بعد كل التشهير الذي سمعناه ، ان الدستور نفسه ، بكل معنى عقلاني فيه ، ولكل هدف مفيد له إنما هو لائحة حقوق، ان عدة لوائح حقوق في بريطانيا تشكل دستور تلك البلاد ، وبالتالي فان دستور كل ولاية هو لائحة الحقوق فيها 0 وسيكون الدستور المقترح اذا تم تبنيه لائحة حقوق للاتحاد كله" [38] . ورد هاملتون على نقاط معارضي الدستور (اللافدراليين) الاخرى : ومنها ما يتعلق بالديون المستحقة للولايات المتحدة وإمكان تبديدها فيما لو تم الإقرار بالاتحاد الجديد ، اذ اجاب معارضيه بلغة قاسية بما نصه " وبين الاعتراضات الكثيرة الشاذة 00 بل أكثرها شذوذا واقلها مخادعة ذلك الاعتراض المبني على غياب شرط ما بخصوص الديون المستحقة للولايات المتحدة 000 ان ما يمليه الإدراك العام بهذا الخصوص هو قاعدة راسخة في القانون السياسي ، ومفاده انه [لا تفقد الدول ايا من حقوقها ولا تعفى من اي من التزاماتها جراء حدوث تغير في شكل الحكومة المدنية فيها] 00 ويتفق العقلاء في جميع الأحزاب مع بعض الاستثناءات في انه لا يمكن الحفاظ على النظام الحالي ، ولا

يمكن دون إجراء تغييرات جذرية فيه ، ان تمنح سلطات جديدة وشاملة الى الرأس الوطني" [39]. وفي ذات الإطار رد هاملتون على اللافدراليين المطالبين بإجراء التعديلات على الدستور قبل إقراره بين " ان أعداء تلك الخطة (الدستور الاتحادي) اذ يقولون ((لماذا يتوجب علينا ان نتبنى شيئا غير كامل ؟ لماذا لا نعدله ونجعله كاملا قبل ان يتم إقراره فيتعذر إصلاحه)) ؟ 000 ان الحماسة لمحاولة التعديل ، قبل اقرار الدستور ، يجب ان تثير لدى كل إنسان مستعد للموافقة على الملاحظة التالية التي يذكرها مؤلف رصين وأصيل ((ان جعل اي دولة متوازنة ، سواء كانت كبيرة او مجتمعا ما سواء كان ملكيا او جمهوريا – مع القوانين العامة ، لهو عمل بالغ المشقة حتى انه ليس هناك عبقرية بشرية مهما كانت واسعة المدارك ، تستطيع ، بعنصر العقل والتفكير وحده ان تنجزه)) 00 ان هذه الأفكار في التشريع تتضمن درسا في الاعتدال الى جميع محبي الاتحاد بإخلاص ، ويجب ان توقفهم في موقف الحراسة ضد المخاطرة بالفوضى ، والحرب الاهلية ، وإبعاد الولاية الواحدة عن الأخرى ، وربما الى الطغيان العسكري من جانب الرعاع الفائزين في سعيهم وراء ما هو من غير المحتمل ان يحصلوا عليه الا بفضل الزمن والتجربة" [40] 0

لقد اذهل هاملتون العقول باسلوبه بخطبه في ولاية نيويورك حتى أثناها عن عدم الموافقة على الاتحاد الجديد ودستوره وصادقت على الدستور في 26 تموز 1788م [41] 0 واستكملت عملية المصادقة على الدستور نتيجة الجهود التي بذلها قادة الفدراليون في إبراز محاسن الاتحاد الجديد و دستوره ولم تبقى إلا ولاية رودايلاند التي صادقت عليه أيضا في 29 أيار 1790 [42] 0

ان استكمال عملية المصادقة على الدستور ، لا يعني ان الفدراليين نجحوا كحزب أو ان اللافدراليين فشلوا ، بل انها كانت بداية النهاية لتنظيم هذين الحزبين ليصبحا الحزبين الرئيسين الحاكمين في الولايات المتحدة الأمريكية رغم تغيير اسميهما بين فترة وأخرى 0 إذ ان المصادقة على الدستور

لم تكن بأغلبية ساحقة والجدول الآتي يبين ذلك [43] :

الولايـــة	المصادقون الفدراليون	المعارضون اللافدراليون	تاريـــخ المصادقة
ديلاوير	30	0	3 كانون الأول 1787
نيوجرسي	26	0	11كانون الأول 1787
بنسلفانيا	46	23	12 كانون الأول 1787
جورجيا	30	0	8 كانون الثاني 1788
كوينكتيكت	128	40	9 كانون الثاني1788
ماريلاند	63	11	26 نيسان 1788
كارولينا الجنوبيـــة	149	70	23 أيار 1788
نيوهامشير	57	47	21 حزيران 1788
فرجينيا	89	79	26حزيرن 1788
نيويورك	30	27	26تموز 1788
ماساتشوستس	187	168	31كانون الأول 1788
المجموع	835	465	

من الجدول يتبين ان المصادقة على الدستور في ولايات جورجيا ونيوجرسي وديلاور بالاجماع، و عدد المعارضين للدستور أو اللافدراليين شكل نصف عدد المصادقين عليه أو الفدراليين ، كما ان ولايتي كارولينا الشمالية ورود ايلاند امتنعتا أصلا عن المصادقة عليه لكثرة معارضيه فيهما من اللافدراليين ، ولم تصادقا إلا بعد ان أرغمتا على ذلك بعد ان تشكلت حكومة الولايات المتحدة بقيادة جورج واشنطن ، اذ تم تهديدهما بان تتم معاملتهما كدولتين أجنبيتين ويعاملان بكل ما يتعامل به مع الدول الأجنبية ، لذا صادقتا عليه في تشرين الثاني 1789 ، و29 أيار 1790 على التوالي[44] 0

وبانتهاء المصادقة على الاتحاد الفدرالي ودستوره طويت صفحة من الصراع الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن كانت البداية لصراعات أخرى اتخذت شكل الصراع الأيدلوجي بين حزبين حكما الولايات المتحدة حتى عام 1816 ، إلا ان واقع الحال ان الصراع الحزبي إبان مرحلة الإعداد للاتحاد الفدرالي والمصادقة على دستوره التي أفرزت حزبين متضادين ، لكل منهما وجهة نظر تختلف عن الأخر ، لم تكن مرحلة صراع حقيقي ذا أبعاد سلبية على الواقع الآني لتلك المرحلة ، اذ لم تعدو معارضة اللافدراليين للاتحاد الجديد مسالة إدخال التعديلات على دستوره قبل المصادقة عليه من قبل مجالس الولايات ،و بالتالي دخوله حيز التطبيق (يشوبه النقص) كما وصفوا ذلك ، فضلا عن وجود بعض المتخوفين في بعض الولايات (كارولينا الشمالية ورودايلاند) من الصلاحيات التي انيطت به ، والتي كانت في ظل الاتحاد الكونفدرالي من اختصاص حكومات الولايات المحلية ، والتي اعتادت عليها وتقبلتها كواقع أفضل من الواقع الجديد للاتحاد الجديد الذي كانت تجهل مستقبله [45]0

- **الصراع الحزبي بين عامي (1789 – 1804 م)**

ينبغي لنا عند ذكر الصراع او التنافس الحزبي في الولايات المتحدة في المدة المحددة أعلاه ان نتناول بشيء من الإيضاح معلومات عن شخصيتين مرموقتين في تلك المرحلة ألا وهما الكسندر هاملتون وتوماس جفرسون ، ورغم إننا ذكرنا شيء عن دور الأول في إعداد الدستور وكسب الرأي المعارض له، سيما في ولاية نيويورك للمصادقة عليه ، إلا ان دوره في تأسيس الحزب الفدرالي يتطلب منا شيء من الإيضاح عن شخصه وكذلك جفرسون 0 لان حزبا الفدراليين واللافدراليين (الذين أصبحوا يعرفون لاحقا بالجمهوريين) ، ارتبطا ارتباطا وثيقا بهاتين الشخصيتين ، وكان لكل منهما أهداف وغايات يسعى لتحقيقها وفقا لرؤاه المتأتية من الواقع الذي عاش فيه والمستوى الفكري الذي وصل اليه والروح القومية التي تمتع بها ، فكل منهما كان يرى الأمور من زاويته ، وأدى ذلك إلى تمحور الحزبين حول شخصاهما 0

ولد هاملتون في نفيز Nevis في جزيرة صغيرة تنتج السكر في جزر الانتيل الصغرى ، وكان طموحا ذكيا سخيا مخلصا ، ذا كبرياء سريع الغضب وسريع الصفح ، وطاقة عالية ، التحق بكلية الملك في نيويورك، واجه الأسقف المحافظ (الموالي للملك) وهو في العشرين من عمره تقريبا ، أصبح نقيبا لفصيله من المدفعية وهو في الثانية والعشرين من عمره ، وكان يصطحب كتبه معه حتى في العسكرية ، وسريع البديهة مما جعله زعيما للوطنيين في نيويورك ثم أصبح قائدا لمحاميي ولايته [46] ، ادى دورا مميزا في حرب الاستقلال ، ولقد ادى تهوره الغاضب واندفاعه للمشاجرة الى تورطه في نزاعات غير مبررة مع أشخاص عدة ، من بينهم جفرسون ، الذي أدى النزاع معه الى وقوع الفرقة في حكومة واشنطن، فضلا عن جون ادمز رغم انه من حزبه ، الا ان ما ميزه حبه للنظام والتنظيم وكرهه للفوضى والاضطراب ، حتى ان سنوات الاتحاد الكونفدرالي كانت ظلماء بالنسبة إليه ، ما دفعه لتوثيق الصلة بطبقة التجار المسيطرين حينذاك في أوساط المجتمع ، لغرض إحداث تغيير يحفظ للبلاد النظام ، لذا انساق وراء طموحات هذه الطبقة الرامية لإنعاش وضعها التجاري الذي تدهور في سنوات الاتحاد الكونفدرالي ، وكل ذلك فضلا عن كونه محامي وذا اطلاع واسع، أصبح يرى الدولة من منظور أوربي أكثر منه أمريكي،لذا ظل طيلة حياته يرى ان نظام الحكم الانجليزي هو أكثر الأنظمة بالإعجاب، وهذا ما يفسر ابتغائه سلطة اتحادية شديدة البأس،لذلك اختاره واشنطن لوزارة المالية [47] 0

أما توماس جفرسون فانه ولد في شادول في ولاية فرجينيا لأب يدعى بيتر جفرسون peter Jefferson ، تسلم وظائف عدة في ولايته (الأب) منها مساح للأراضي ، وقاضي ، وقائد للحرس الوطني، وعضو في مجلس نواب المستعمرة عن مقاطعة البيمارل Albemarle ، أما توماس فانه دخل كلية وليم وماري عام 1762 ، وتخرج منها محاميا ، لفت انتباه أساتذته بذكائه وفطنته [48] ، ولم يكتف بالمحاماة بل اكتسب معرفة في ست لغات ، وتعلم الرياضيات ، والمساحة والعلوم الميكانيكية ، والموسيقى، وفن العمارة، وجمع مكتبة كبيرة ومجموعة فذة من المطبوعات ، وكتب عن النبات ، والحيوان ، والتاريخ والسياسة ، والتربية ، وكان لا يميز في تعامله بين العبد المتعلم والأوربي النبيل ، ويحب الحرية والفراغ واتساع الاتصالات ، وقد نشأ في جو فرجينيا المتسم بالانطلاق المتحرر ، والمرح الطيب ، فكان يشترك في شبابه في الرقص ، والمآدب الباذخة ، والهوايات الراقية ، فكان شغوفا بركوب الخيل ومحب للطبيعة البرية والعزف على الكمان ، ادى دورا مميزا في حرب الاستقلال ، ونتيجة لميوله الفكرية المتحررة ، فقد أوكلت اليه مهمة صياغة إعلان الاستقلال ، وعين حاكما لولايته (1779-1781)، ثم مثل الولايات المتحدة في البلاط الفرنسي للمدة (1785 – 1789) ، وحين عودته ، اختاره الرئيس واشنطن ليكون وزيرا للخارجية ، إلا انه استقال منها في نهاية مدة حكم الرئيس واشنطن الثانية ، ثم نائبا للرئيس ادمز بعد ان خسر الانتخابات الرئاسية ، وفي عام 1800 اصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية[49] 0

ومن خلال عرض التسلسل التاريخي لحياة كل من هاملتون وجفرسون يتبين لنا حجم الفارق بينهما في كل النواحي ابتداءا من النشأة وانتهاءا بممارسة العمل السياسي الذي في ضوءه ظهرت معالم الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة 0 ففي الوقت الذي هم فيه هاملتون الى تنظيم البلاد تنظيما دقيقا وفقا للنظام البريطاني ، سعى جفرسون الى منح الأفراد مقدارا اكبر من الحرية 0 وكان توجههما ذلك متأت من الواقع الذي عاش فيه كلا منهما ، بحيث جعلت مسار حياتهما بهذا الاتجاه 0

ذكرنا ان اقرار الدستور وتشكيل حكومة واشنطن لم ينهي الخلاف بين الجماعة التي اطلقت على نفسها ، الفدراليين او الاتحاديين من جهة ، واللافدراليين او اللااتحاديين الذين غيروا تسميتهم في نهاية حكم الرئيس واشنطن الى الجمهوريين الديمقراطيين من جهة اخرى ، وقد وجد كل من الحزبين ظالتهما في شخصي هاملتون وجفرسون ، فالتف الفدراليون حول شخص هاملتون لما كان يؤمن به من اراء وتوجهات جاءت مطابقة لما كانوا يبغونه ، وكذلك الحال بالنسبة للجمهوريين او اللافدراليين 0 وكانت فترتي حكم الرئيس واشنطن سيما الثانية التي أصبح فيهما هاملتون وزيرا للمالية وجفرسون للخارجية كفيلة بإبراز دوري الحزبين السياسي في الولايات المتحدة ، وفي الوقت ذاته برزت الخلافات بينهما طبقا للاختلاف بين شخصي هاملتون وجفرسون من جهة ، واختلاف القاعدة الجماهيرية المكونة لحزبيهما من جهة اخرى [50].

تكونت القاعدة الجماهيرية للحزب الفدرالي من التجار ورجال المال والأعمال وأصحاب الأملاك من المحافظين المتمسكين بالدستور ، في حين تألفت قاعدة الجمهوريين الجماهيرية من العمال والمزارعين وصغار الملاكين وأصحاب الحرف ، وكان لكل منهما وجهات نظر تختلف عن الآخر يوضحها الجدول الآتي[51] 0

الموضوع	الفيدراليون	الجمهوريون
1- طبيعة الاتحاد وتفسير الدستور	1-امنوا بسلطات واسعة للكونغرس وتفسير مرن للدستور.	1- آمنوا بتقييد سلطات الكونغرس وتفسير الدستور على أساس من التقييد الصارم.
2- شكل الحكومة	2- حكومة قومية مركزية قوية وسيادة قومية .	2- دولة قوية وحكومات محلية وحقوق للولايات .
3- المصالح العامة	3- فضلوا المصالح الصناعية والتجارية في الشرق .	3- فضلوا المصالح الزراعية في الجنوب والغرب0
4- السياسة المالية	4- الأخذ بتعريفة جمركية مرتفعه للحماية وفرض رسوم إنتاج وإنشاء بنك للولايات المتحدة0	4- يعارضون البرنامج المالي للفدراليين.
5- السياسة الخارجية	5- اعتمدوا على بريطانيا في الشؤون الخارجية وانحازوا لها في حربها مع فرنسا لكون بريطانيا المدافع عن الحكومة المحافظة المنظمة .	5- اعتمدوا على فرنسا في الشؤون الخارجية وانحازوا لها في حربها مع بريطانيا كونها حاملة لواء الديمقراطية 0
6- القوات المسلحة	6- الجيش والبحرية تحت السيطرة القومية.	6- نظام المليشيا الخاضع لسيطرة الولاية .

أبرزت إجراءات هاملتون المالية الخلافات بشكل واضح بين الحزبين ، وقد تمحورت تلك الاجراءات في السياسة المالية وقمع انتفاضة الويسكي ، والسندات المالية ، فضلا عن السياسة الخارجية وموقف الحزبين من الأحداث الأوربية سيما الثورة الفرنسية ، ففيما يتعلق بالسياسة المالية أراد هاملتون ذو البصيرة بالشؤون المالية والمصرفية ، أراد أن يؤسس بنك مركزي في الولايات المتحدة الأمريكية على غرار البنك المركزي البريطاني ليعمل من خلاله على معالجة أوضاع الولايات المتحدة المالية المتدهورة بسبب حرب الاستقلال وعدم معالجتها في عهد الاتحاد الكونفدرالي ، فقدم طلبا في كانون الأول 1790 الى الكونغرس لترخيص إنشاء بنك أمريكي على ان يقوم بالدور ذاته الذي يقوم به البنك البريطاني ، على ان تكون صلاحياته محددة بحسم السندات واصدار الاوراق المالية النقدية ، واشار الى ان الغاية من تاسيسه تحقيق زيادة رأسمال الولايات المتحدة المثمر، وتزويد الحكومة بالقروض ، وتسهيل اعمال جبايتها ، فضلا عن اتخاذها إياه مركزا للودائع العامة[52]. ليس ذلك فحسب بل قدم تقريرا في مطلع عام 1791 اقترح فيه سك نقد خاص للولايات المتحدة يقوم على اساس ثنائية قاعدة الذهب والفضة ، تمت الموافقة عليه وأصبحت الولايات المتحدة ضمن نطاق كتلة الذهب منتمية بذلك الى جانب أقوى دولتين في هذا المجال هما بريطانيا وهولندا [53] 0

لم يحظ تأسيس البنك المركزي للولايات المتحدة بترحيب من قبل جفرسون وحزبه ، اذ اعتقد ان إنشاء هذا البنك على غرار البنك في بريطانيا بنفس المسؤوليات والواجبات ، يعد جنوحا من الاتحاديين نحو الأساليب الاقتصادية البريطانية ، ورغبة منهم في تركيز السلطة الاقتصادية بيد الحكومة المركزية كما عملوا على تركيز السلطة السياسية بيدها، ما يحدوا بالنتيجة الى جعل النظام الاتحادي المركزي اشبه بما موجود في بريطانيا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اعترض جفرسون وحزبه بعدم وجود نص ، أو فقرة في الدستور تبيح للحكومة الاتحادية تأسيس بنك مركزي [54]، وبدا لواشنطن الذي فضل باستمرار الحلول الوسط لولا دهاء هاملتون ، بدا له أفضلية إلغاء قانون تأسيس البنك ، إلا ان هاملتون أجاب الرئيس بان الدستور سمح ضمنا تأسيسه عندما أعطى الحكومة الاتحادية حق فرض الضرائب واستدانة الأموال وسداد الديون الواردة في ألفقره (8) من المادة الأولى، والبنك انما هو الأداة للقيام بهذه المهام ومن بينها جمع الديون والاقتراض الواردة في المادة السادسة منه أيضا [55] ، لذا وافق واشنطن وصدق على القانون ، ما أدى الى ان يوصم بأنه من الفدراليين ونعت بنعوت مختلفة لموافقته آراءهم [56] 0

اما ما يتعلق بالسندات المالية التي كان قد اصدرها الكونغرس الامريكي خلال حرب الاستقلال لسداد احتياجات الحرب ، اصر هاملتون على سدادها لانه عدها بمثابة دين على السلطة التي اصدرتها والتي تقوم بمهامها حكومة واشنطن ولغرض تقوية السلطة المركزية وصيانة سمعتها لابد من سدادها ، الا ان الذي حدث قبل قرار هاملتون القيام بهذا العمل ، ان باع اصحاب هذه السندات حقوقهم الى اشخاص اخرين ممن عرفوا بالمضاربين من التجار والمزارعين الكبار وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة ، اذ اشتروها بأثمان بخسه من أصحابها بعد ان ظهر عجز الحكومة عن سدادها ، لذا نشأت طبقة من المضاربين استفادت فائدة كبيرة منها ، وقد بلغت قيمتها لدى الأجانب ما يقارب الـ (11,700,000) مليون دولار ، اما قيمتها لدى الأمريكيين فقد بلغت ما يقارب (40,400,000) مليون دولار [57] ، الا ان جفرسون وحزبه كانت لهم وجهة نظر أخرى بما يخص سداد هذه الديون ، اذ أبدى موافقته المبدئية على ان تشترك كل الولايات في سداد هذه الديون ، ولكن ظهور المضاربات والخداع من قبل تجار الولايات الشمالية والمزارعين الكبار في الجنوب مع أصحاب هذه السندات دعاه لمعارضة سدادها ، وهنا رد هاملتون وحزبه بان الحفاظ على سمعة الحكومة المركزية وإعادة ثقة الناس بها وبأوضاعها المالية أهم ما يسعى لتحقيقه ، وبالمقابل رد جفرسون عن طريق رسالته لواشنطن بـ " استهجنت استهجانا تاماً النظام الذي يتبعه وزير الخزانة فاني اعترف بذلك واقره ، ولم يكن هذا مجرد اختلاف نظري ، فنظامه صدر عن مبادئ معارضة للحرية ، وقصد بها تقويض النظام الجمهوري وتحطيمه " [58] ، ولكن في نهاية المطاف وافق جفرسون وحزبه على هذا الإجراء المالي بعد ان تعهد هاملتون وحزبه بنقل العاصمة الى جورج تاون على نهر البوتوماك بعد عشر سنوات ، وبرر جفرسون موافقته بان الاحتفاظ بالاتحاد الامريكي والوفاق بين الولايات لهو أكثر أهمية من غيره [59] . وهنا يظهر لنا بشكل جلي ان الاختلاف بين الحزبين لم يكن الا خلافا مؤدلجا لتحقيق أهداف أسمى ولم تكن تلك الخلافات تمس جوهر العلاقة بينهما ، بمعنى ان السياسة العامة واحدة لكلا الحزبين وان كان هناك اختلاف في القضايا الثانوية 0

وفي الإطار ذاته وقع الاختلاف بين الحزبين في كيفية التعامل مع ما عرف بـ (انتفاضة الويسكي) تلك الانتفاضة التي حصلت في غرب ولاية بنسلفانيا Pennsylvania ، اذ ان قانون رسوم الإنتاج الذي وضعه هاملتون عام 1791 ، أثار غضب سكان غرب بنسلفانيا ذوي الأصول الاسكتلندية والايرلندية الذين استغلوا تراثهم في صنع الويسكي بان أقاموا معامل تقطيره في كل مزرعة تقريبا لصعوبة نقل غلالهم الى الشرق حيث الأسواق بسبب وعورة الأراضي الجبلية ، لذا قاموا بتصنيع الويسكي لسهولة نقله وابتياعه في الأسواق الشرقية ، إلا ان ضريبة الإنتاج كانت تلقي عبئا ثقيلا على هذا الإنتاج المربح فضلا عن الإجراءات القضائية ، الأمر الذي أدى بأربع مقاطعات جنوب بيتسبيرغ Pittsburgh الى الانتفاض على الضريبة في عام 1794 رغم إنذار واشنطن لها قبل هذا التاريخ ، وهدد المنتفضون الحامية الفدرالية الموجودة في بيتسبيرغ وفر احد المفتشين الاتحاديين ، وأمام كل ذلك لم يستخدم حاكم الولاية جيشا لقمع الانتفاضة خوفا من ان يخسر أصوات ناخبي القطاع الغربي له [60]0 وبمشورة خاصة من هاملتون قرر الرئيس واشنطن قمع الانتفاضة بجيش قصد منه القضاء على اي محاولة للانتفاض في المستقبل ، فبدلا من ألف جندي لقمعها استخدم جيش مؤلف من 1500 جندي من بنسلفانيا وفرجينيا وميريلاند برفقة هاملتون نفسه رغم ان هذا العمل ليس من اختصاصه كونه وزيراً للخزانة (المالية) ، وقمعت الانتفاضة بالقوة ، وأحيل محرضوها للقضاء حيث عفا عنهم واشنطن لاحقاً [61] 0

لاقت إجراءات الحكومة تجاه انتفاضة الويسكي ضجة كبيرة ، اذ اثنى عليها الاتحاديون كونها قوت الحكومة المركزية من جهة ، ولان قمعها جاء باقتراح من زعيم حزبهم للرئيس واشنطن من جهة ثانية ، إلا انها واجهت استنكارا كبيرا من الجمهوريين ووصفوها بالاستبدادية ، وقد عبر جفرسون عن رأيه بقوله " انها امر غير حكيم لأنه يقصم سلطة الحكومة في نواح تكون فيها المقاومة أرجح " وحذر من تداعيات قمع هذه الانتفاضة كونها تبخس حقوق الشعب التي امن بها وحزبه [62] 0

ومن النقاط الخلافية الأخرى بين الحزبين والتي كانت مصدرا للصراع بينهما ما يتعلق بوجهة نظر كل منهما للجانب الاقتصادي الذي ينبغي للأمريكيين الارتكاز عليه في سياستهم الاقتصادية العامة ، فكما ذكرنا سلفا كان للجمهوريين وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر الفدراليين ، اذ فضل الأخيرون ارتكاز الاقتصاد الأمريكي على كل جوانب الاقتصاد (زراعة ، صناعة ، تجارة) ولما كانت الزراعة والتجارة تعد تحصيل حاصل ، لان الولايات بطبيعتها ومنذ تأسيسها مارست العمل الزراعي والتجاري ، في حين ان الصناعة لازالت بدائية ولا تعدوا الإبداع في صناعة السفن والحرف ألبيتيه ، بسبب مقارعتها من قبل البريطانيين الذين أرادوا بقاء المستعمرات مستهلكة فقط وتعتمد على ما يردها من بضائع مصنعة من بريطانيا ، لذا اراد هاملتون باعتباره وزيراً للخزانة ورئيسا للحزب الفدرالي ان يطبق ما كان وحزبه يراه مناسبا ، فشرع منذ كانون الثاني 1791 بنشر التقارير بل وبفرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المصنعة الواردة لأمريكا وتحديد معدلات الاستيراد ، ومنع تصدير المواد الخام (الأولية التي تدخل في الصناعة) ، والغاية الرئيسية من كل ذلك حماية الصناعة الناشئة ، وتحقيق الاستقلال الفعلي عن الاقتصاد البريطاني [63] ، ولكون غالبية الجمهوريين من طبقة الزراع وأصحاب المهن البسيطة وصغار الملاكين ، فأنهم دافعوا وبقوة عن مصدر رزقهم الرئيس المتمثل بالزراعة ، وقد مثل وجهة نظرهم جفرسون الذي طالما امن بان يستمر الاقتصاد الأمريكي في اعتماده على الزراعة كونها المصدر الأساسي لذلك الاقتصاد والغالبية العظمى من سكانها مزارعين وليسوا صناعيين وبين ما نصه" ان ارضنا بضاعتنا الوحيدة القابلة للحياة ، وهي املنا في ان نصبح امة زراعية مزدهرة ، وفي حفظ الوطن متحدا في هذه الايام العصيبة 000 " [64] ، كما بين في مناسبة اخرى بـ " ان الذين يعملون في الارض هم شعب الله المختار" [65]، وما اثاره وحزبه من السياسة الاقتصادية لهاملتون التي اراد بها تنمية الصناعة الناشئة انها ألحقت الضرر بالمزارعين لأنهم يعتمدون في موردهم على ما يورده لهم بيع غلالهم وبالتالي فان رفع التعريفة الجمركية زاد من اسعار السلع التي كانوا يستوردونها من بريطانيا [66] ، وبالتالي فان روح المساواة التي كان يبتغيها الجمهوريون لم تحقق حيث الحق الضرر بالمزارعين ، لذا بين جفرسون رأيه في تلك السياسة بـ " ان الاساس الحقيقي للحكم الجمهوري هو ان تتساوى حقوق الناس جميعا حتى في شؤونهم الشخصية واملاكهم وجميع تصرفاتهم 00"[67] كما بين ايضا " انه على الرغم من ان إرادة الأغلبية هي النافذة ، فان على هذه لإرادة ان تكون منطقية معقولة اذا ما أريد لها ان تكون على حق ، اذ ان للأقلية حقوقا مساوية لحقوق غيرها ويجب ان تدافع عن هذه الحقوق ، ولن يكون امتهان هذه الحقوق والاعتداء عليها الا من قبيل الظلم "[68]،كما كانت وجهة نظره ان تبقى الصناعة من اختصاص اوربا ، وان كان هذا الرأي لا يملك حيزا من الدقة، الا ان القانون كان مصيره التطبيق طالما ان واشنطن كان تحت تأثير هاملتون وحزبه[69] 0

اما ما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الفرنسية التي صادف وقوعها زمن الرئيس واشنطن التي كانت أيضا سببا من أسباب الصراع الحزبي بين الفدراليين والجمهوريين ، فقد انقسم الحزبان فيها أيضا ، وبطبيعة الحال فان الجمهوريين ممثلين بزعيمهم جفرسون كانوا سباقين في إبراز موقفهم منها سيما ان الولايات المتحدة مرتبطة بتحالف معها يعود لعام 1778 عندما ساندت المستعمرات في حربها مع بريطانيا وكان لدعمها المستعمرات دورا مهما في انتصار الأخيرة وتحقيقها الاستقلال من بريطانيا ، اذ أوضح جفرسون وهو وزير الخارجية في حكومة واشنطن رأيه في رسالة بعث بها للرئيس في نيسان 1793 جاء في بعض نصوصها " اعتبر الشعب الذي يتألف منه المجتمع او الأمة مصدرا لجميع السلطات في تلك الأمة 000 وان جميع القوانين والأعمال التي يقوم بها هؤلاء الممثلون تحت سلطات الشعب ، هي اعمال الشعب 000 ويترتب على ذلك ان المعاهدات بين الولايات المتحدة وفرنسا لم تكن معاهدات بين الولايات المتحدة والملك لويس ، ولكنها كانت بين الشعب الأمريكي والشعب الفرنسي ، وهما باقيان في الوجود على الرغم من تغيير شكل حكوماتهما منذ ذلك الوقت 0 وهذا التغيير لا يلغي المعاهدات" [70] ، وبين بعدة مسوغات عدم نبذ التحالف مع فرنسا ، ومن بينها ، ان عدم الاستجابه لاي جزء من هذه المعاهدات ، سيتيح لفرنسا سببا في اعلان الحرب على الولايات المتحدة ، لان الصديق (حسب وجهة نظره) الذي يصيبه الضرر يتحول الى عدو لدود ، واختتم رسالته بان الولايات المتحدة عقدت التحالف مع فرنسا في ظل نظامها المستبد ، وبعد التحول في ظل الثورة وتأسيس جمهورية حرة ، يدعوا هذا بحد ذاته لبقاء التمسك بالتحالف معها ، مشيرا الى ان صلاحية نبذ المعاهدات بسبب عدم نفعها او كراهيتها ، والنفور منها ، قد أسيئ فهمها وتناقض كل شعور اخلاقي [71] 0 وما ينبغي الاشارة اليه هنا ان المادة السادسة من الدستور التي أكدت التزام الولايات المتحدة بكل الاتفاقيات التي عقدت مع الدول قبل اقرار الدستور تلزم الولايات المتحدة التقيد بالتحالف مع فرنسا [72] ، وبالتالي فان جفرسون وحزبه كان الأقرب للدستور من الرأي الأخر الذي تبناه هاملتون وحزبه 0

اختلف هاملتون في وجهه نظره مع جفرسون بما يتعلق بالتحالف مع فرنسا ، اذ بين " لاضرورة الى الاندفاع في تحديد علاقاتنا مع فرنسا وراء إمكانية الرجوع في الأمر"[73] ، وقد برر موقفه بجملة من المسوغات ، اشار في احداها الى ان الحكومة الفرنسية الجديدة ضعيفة ومترددة ومضطربة وقابلة لاثارة الحروب ، وهي غير معدة لصد تلك الحروب التي اذا ما التزمت الولايات المتحدة في تحالفها مع فرنسا فستكون جزءا منها ، وهو مالم تكن الضرورة ملحه له ، مبينا ان الخطر يحدق بالولايات المتحدة فيما لو التزمت بذلك التحالف ،واختتم رسالته التي وجهها الى الرئيس واشنطن في نيسان 1793 بقوله " يبدوا ان الحكمة على الاقل تقضي بحفظ القضية كي نستطيع بمزيد من التامل والتطور تبعا للظروف اتخاذ قرار صحيح 0 ولا ضرورة الى الاندفاع والتسرع في تحديد علاقتنا مع فرنسا " [74] 0 وبذا يظهر هاملتون وحزبه من خلال هذا الموقف انهم اقرب الى الفكر السياسي وتحقيق مصلحة الولايات المتحدة بعيدا عن تطبيق الدستور الذي قد تضر احد مواده بالمصلحة العليا فيما لو طبقت 0

وامام هذا التباين في موقف الحزبين من التحالف الفرنسي الأمريكي في ظل الحكومة الجديدة ، اختار الرئيس الأمريكي واشنطن طريقا وسطا بان أعلن حياد الولايات المتحدة من الثورة الفرنسية ، وهذا الإجراء بحد ذاته وان كان ذا صبغة دبلوماسية انما يمثل خرقا للتحالف من طرف الولايات المتحدة وبالتالي فانه يشير الى ان واشنطن حتما وان لم يكن حزبيا ، انما كان فدراليا وليس جمهوريا ، متاثراً بذلك في اراء هاملتون ومنطلقا من مبدأ تحقيق المصلحة العليا للبلاد [75] 0 ونتيجة لعدم الأخذ بآرائه وشعوره بان الرئيس يجنح لاراء هاملتون حتى وان كان بدون قصد ، قدم جفرسون استقالته في نهاية عام 1793 [76].

ان تحقيق المصلحة العليا للبلاد كانت تدعوا الأحزاب للانجرار وراءها حتى وان كان ذلك يتعارض مع ما تذهب اليه من اهداف وبرامج ، ويظهر ذلك بشكل جلي في انجرار الجمهوريين للموافقة على تسديد ما بذمة الحكومة من مستحقات لسندات أصدرتها خلال حرب الاستقلال رغم انها خطة الحزب الفدرالي ، وكذلك الحال في الموقف من التحالف مع فرنسا عند اندلاع الثورة الفرنسية ، اذ ان الجمهوريين رغم معارضتهم موقف هاملتون من ذلك التحالف وانه يخرق الدستور الذي حتم الالتزام به ، الا ان مصلحة البلاد العليا وتجنب اشتراك الولايات المتحدة في حرب الى جانب فرنسا مع الدول الاوربية قد تكون الخاسرة فيها ، كل ذلك دعا جفرسون وحزبه للالتزام بما يحتمه تحقيق تلك المصلحة ، اذ امتثل جفرسون لاوامر واشنطن بمنع فرنسا عن طريق وزيرها المفوض في الولايات المتحدة جينيت Genet بعدم استخدام الموانئ الأمريكية كقاعدة لعمل السفن الحربية الفرنسية ، وعندما اهمل جينيت تلك التعليمات ، امر وزير الخارجية جفرسون ، جينيت ، بالعودة الى بلاده ، وطلب الى الحكومة الفرنسية تعيين وزيرا اخرا بديلا عنه ، لعدم التزامه باحترام العلاقات الثنائية بين البلدين [77] 0وبين ذلك جون ديوي John Dewey الذي جمع وعلق على اراء جفرسون اذ اورد في كتابه ، رأي جفرسون الذي أشار من خلاله الى حبه وبشكل جلي للمصلحة العليا للبلاد رغم ميله لفرنسا بقوله ".. كنت أتمنى بصدق نجاح الثورة الفرنسية، ولا أزال أتمنى ان تنتهي باقامة جمهورية حرة منظمة ، الا اني أحسست بغارتهم الوحشية على تجارتنا" [78] ، وهذا دليل اخر على ان الغاية من الاختلاف والتصارع للأحزاب في أمريكا تحقيق المصلحة العامة وليس الاختلاف فيها 0

اظهر خطاب الوداع للرئيس واشنطن الذي وجهه للشعب الأمريكي في 17 أيلول 1796 روحا وطنية عالية حذر فيها الشعب عن طريق سلسلة من النصائح والتوجيهات ، ومنها ما يتعلق بالأحزاب فانه حذر منها تحذيرا كبيرا مبينا " 00 عندما تكون الحكومة ضعيفة لا تقوى على الصمود امام محاولات الشغب والتحزب ووضع كل فرد من افراد المجتمع ضمن الحدود التي تنص عليها القوانين 00 فان مثل هذه الحكومة الضعيفة لاتحمل من الحكومة سوى الاسم " [79] ، كما اشار الى ان قيام الأحزاب على أساس التمييز والفوارق الجغرافية ما هو الا اشد المخاطر التي تعصف بالأمة الأمريكية مبينا " انها تعمل دائما على حرف مجالس الأمة عن أعمالها وإضعاف الإدارة العامة 0 وتهييج المجتمع بتوجيه إنذارات خطر مزيفة وحماس كاذب ، وتشعل نار البغض في البلاد وتحرض الناس بعضهم على بعض ، وتحرض على المظاهرات والفتن من وقت لآخر ، وتفتح الباب على مصراعيه امام النفوذ الأجنبي والفساد الذي يجد الطريق سهلاً ممهدا للتسرب الى الحكومة نفسها عن طريق العاطفة الحزبية وبذلك تصبح إرادة البلاد وسياستها خاضعة لسياسة وإرادة البلاد الأخرى... " [80]

بانتهاء مدتي حكم الرئيس جورج واشنطن ، توطد التنظيم الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتساع القاعدة الجماهيرية المؤيدة لكل منهما ، وأصبح الناخب لا يدلي بصوته الا لمرشح الحزب الذي ينتمي اليه مع وجود فئة من الذين لا يؤمنون بالأحزاب والذين أدلوا بأصواتهم دون انتمائهم الى هذا الحزب او ذاك ، ولكن بشكل عام فان اعتذار واشنطن عن الترشيح لدورة انتخابية ثالثة [81] ، دفع بالحزبين للمنافسة وتقديم أسماء مرشحيهم ، واستخدام الخطاب السياسي لاجتذاب الناخبين ، وكانت هذه تمثل الخطوة الأولى لانتظام الأحزاب وتوطيد وجودها في المجتمع الأمريكي رغم ان الدستور الاتحادي لم ينص في اي مادة من مواده على وجود التنظيم الحزبي ، واخذ الحزبان يسعيان لاجتذاب الأصوات بغير تناسب من جموع مختلفة من الناخبين [82] 0

تمخضت الانتخابات الرئاسية لعام 1796 عن فوز مرشح الحزب الفدرالي جون ادمز اذ حصل على (71) صوت انتخابي ، في حين حصل توماس جفرسون مرشح الحزب الجمهوري (الجمهوريون الديمقراطيون كما أطلقوا على أنفسهم) على (68) صوت انتخابي ، وتوماس بنكني Thomas Pinckney مرشح الفدراليين ايضا على (59) صوت انتخابي وكذلك الحال بالنسبة لارون بور Aaron Burr مرشح الجمهوريين الذي حصل على (30)، اما الأصوات التي تشتت على مرشحين اخرين بلغت (48) صوت انتخابي [83] ، والسبب في تشتت الأصوات بهذه الكيفية يعود لعدم وجود قانون محدد لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس الى ان جاء التعديل الثاني عشر للدستور الذي نص على انتخاب الرئيس ونائب الرئيس من قبل مقترعي كل ولاية [84] 0

وبفوزه بالانتخابات الرئاسية ، شرع الرئيس ادامز بانتهاج سياسة متطرفة ، اذ كان صارما وعنيدا ومليئا بالميزات الشخصية ، وأكدت صلابة رايه وعدم لباقته فقدان شخصه للكياسة السياسية ،فقد بلغ من شدة استقلاله بالرأي ان ابى تقبل إرشادات هاملتون زعيم حزبه ، بل انه تشاجر معه قبل ان يبدأ عمله الرئاسي ، فلم يشغل هاملتون اي منصب وزاري في حكومته [85] ،ما حدا بالحزب الفدرالي الى الانقسام بين شخصيهما، وانعكس هذا الانقسام على رؤساء الإدارات (الوزراء) ايضا ، اذ كانوا يأخذون بآراء هاملتون في المسائل المتعلقة بالحزب ، وكان كثير من أبناء الجنوب وأبناء نيو انجلاند لا يحبذون ادمز وسياسته ، وهذا ما سبب اضطرابا في داخل الحزب الفدرالي ، الا انه لم يغير من نهجه والمبادئ التي استند عليها ايام وزارة هاملتون المالية كما لم يغير من مكونات قاعدته الجماهيرية [86] 0

أصبح جفرسون بموجب الدستور الأمريكي نائبا للرئيس ادمز ولكنه لم يتوافق مع السياسة التي انتهجها الأخير ، اذ ونتيجة لعدم امتلاك الجمهوريين الغلبة في مجلسي الكونغرس ، فقد سعى ادمز بموجب الصلاحيات التي خولها إياه الدستور اقتراح أربعة قوانين على الكونغرس للتصويت عليها ، ولان الفدراليين أكثر عددا في الكونغرس فقد تم تحرير هذه القوانين وكان لها اسوء الاثر سواء على المجتمع الأمريكي ، ام على الحزب الجمهوري الذي استهجن إصدارها بل وعمل بشتى الوسائل لمنع تطبيقها سيما في الولايات التي كانت تتمتع بغلبة جمهورية ، وهذه القوانين هي :

أولاً :- قانون منع الجنسية الأمريكية ، الذي مدد المدة التي ينبغي على اي أجنبي ان يقيمها في الولايات المتحدة قبل ان يصبحوا مواطنين من خمس سنوات الى أربعة عشر سنة 0 وقد اصدر هذا القانون في 18 حزيران عام 1798 0

ثانيا : قانون الأجانب ، الذي اصدر في 25 حزيران 1798 ، والذي منح الرئيس السلطة لمدة سنتين بان يأمر بطرد اي أجنبي يشكل وجوده خطرا على امن الولايات المتحدة الأمريكية 0

ثالثاً : قانون الأجانب الخصوم ، في 6 تموز 1798، والذي اريد منه جواز ترحيل الأجانب ، في وقت الحرب، او سجنهم بمرسوم من الرئيس وبدون محاكمة 0

رابعاً : قانون التحريض على الفتنه ، في 14 تموز 1798 ، والذي جعل التآمر ضد اي إجراء قانوني من الحكومة ، او التعرض لأي موظف عام ، بل مجرد نقده ، خيانة كبرى يحاكم عليها مرتكبها قضائياً ، بل ان اي شخص قال او نشر اي شيء (مزيف ، فاضح) حول الكونغرس او الرئيس يكون خاضعا للغرامة والسجن ، وطرد على اثر ذلك (10) محرري صحف من الجمهوريين ، الأمر الذي الحق الأذى الأكبر بالحزب الفدرالي قبل الجمهوري بسبب قلة عدد مؤيديه [87].

ان هذه القوانين أثارت سخطا شعبيا كبيرا كونها انتهاكا للحريات الشخصية والمدنية التي كفلها الدستور في قائمة الحقوق التي ألحقت به عام 1791 ، وسببت تذمرا شعبيا من شخص ادمز ، حتى انه عندما رشح لدورة انتخابية ثانية ، لم يفلح بها بسبب عدم حصوله على الأصوات الكافية لفوزه ، وبطبيعة الحال كان الجمهوريون من بين المتذمرين من سياسة ادمز تلك ، ولا سيما تطرفه في اتخاذ الرأي وإصداره القوانين الأربعة مارة الذكر ، لذا صمم جفرسون وماديسون على التصدي لهذه القوانين والحيلولة دون تطبيقها ، سيما بعد ان بدا لهم ان تلك الإجراءات إنما هي من تدبير الحزب الفدرالي الذي اراد توطيد سلطانه في الحكومة القومية ، وكتبا مجموعتين من مشروعات القرارات لكل من كنتاكي Kentucky وفرجينيا،واستنادا الى النظرية القائلة بان الحكومة القومية قد أقيمت بناء على اتفاق بين الولايات ، اعلنت مقررات كنتاكي وفرجينيا هذه بان لأي ولاية ان تتخذ الخطوات لتنقض اي عمل غير دستوري ولم يكن غرضها المناداة بحقوق الولايات وانما حماية حقوق الناس[88]0

ومما لا شك فيه ان ضيق الأفق الذي تعامل به الرئيس ادمز حتى مع اعضاء حزبه ، جلب المنافع للولايات المتحدة في بعض الجوانب حيث اراد هاملتون ان يخوض الحرب مع فرنسا التي تشنجت العلاقات معها بسبب نقض التحالف وعقد معاهدة جاي [89] مع بريطانيا عدوة فرنسا حينذاك، الا ان عدم انصياع ادمز لزعيم حزبه هاملتون ، وانتهاجه سلوكا وسطا تمخض بالنهاية عن تحسين العلاقة مع فرنسا زمن نابليون الذي تولى الحكم ، وفي ذات الوقت جنب الولايات المتحدة الخوض في حرب قد تكون فيها الخاسرة 0 الا ان ضيق الافق في القضايا الداخلية جعلت من أتباع الحزب الفدرالي يخفقون في ان يدركوا ان المقصود بالحكومة الأمريكية ان تكون في جوهرها شعبية الطباع فقد انتهجوا سياسات ادت لسيطرة طبقات خاصة في المجتمع على مناصب مهمة في الحكومة وما ترتب عن ذلك من منافع اقتصرت عليهم دون غيرهم[90]، ليس ذلك فحسب بل ان الرئيس ادمز كان قد تطرف ايما تطرف في اواخر مدة حكمه سيما في المدة الممتدة بين الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني 1800 وآذار 1801 ، اذ انساق وراء رئيس المحكمة العليا مارشال[91] ، الذي كان فدرالي التوجه من جهة ، وشديد الكراهية لجفرسون وحزبه من جهة أخرى، لأنه كان يعتقد ان جفرسون رغم ما تربطه به من علاقات عائلية (قرابة من بعيد) وكذلك حزبه انما يمثلون اليعاقبة [92] ، وكان اسم اليعقوبيين حينذاك له من سوء السمعة ما للشيوعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وكان لفوز جفرسون في انتخابات عام 1800 أثرا أدى الى ارتياب ادمز ومارشال والفدراليين بشكل عام ، سيما بعد ان رجحت كفة الجمهوريين في مجلسي الكونغرس ، لذا لم يجد الفدراليون بدا من تحقيق الغلبة في المحكمة الاتحادية العليا التي تكون مصدر كبح لتصرفات جفرسون وحزبه ، اذ كان لفشلهم في الانتخابات الرئاسية عام 1800 شديد الألم الأمر الذي دعاهم الى ان يعكفوا في المدة المذكورة انفاً على البحث عن كل مشروع يحفظ لهم الغلبة في الحكم الجديد (حكم جفرسون) ، وكان المتبع في تلك المرحلة ، انه بعد اجراء الانتخابات في تشرين الثاني يعود الكونغرس القديم الى الانعقاد ويبقى منعقدا حتى يوم 4 آذار حينما يتسلم الرئيس الجديد مهام منصبه ، ولا ينعقد الكونغرس الجديد الا في شهر كانون الاول التالي ، اي انه حتى بعد الانتخابات ، بقي للفدراليين الكونغرس المساند لهم ، وكان من بين مشروعاتهم انشاء عدد كبير من المناصب الجديدة في القضاء ليملأها الرئيس ادمز برجال من الفدراليين وكان جون مارشال لا يزال وزيرا لآدمز فسار قدما في تنفيذ المشروع ، وقد اشار الجمهوريون الى ان عدد القضاة الجدد الذي اقره الكونغرس كبير جدا حتى ان الرئيس ادمز ووزيره مارشال ظلا يعملان الى منتصف ليلة 3 آذار 1801 في توقيع التعيينات وختمها ، وأطلق الجمهوريون اسم (قضاة منتصف الليل) على من عينوا في هذه المناصب من الفدراليين في المدة الممتدة بين فوز جفرسون وتسلمه مهام منصبه في 4 آذار 1801[93] 0

لم تقف مهمة ادمز ومارشال عند حد تعيين القضاة ، بل انهما استوفيا عملية توقيع اوامر تعيينات الموظفين الفدراليين في دوائر الدولة وختموها بختم الدولة ، وصدروا معظمها، ولكنهم تركوا قليلا منها على مكتب الوزير الجديد جيمس مادسون James Madison ، وكان من بينها امر تعيين قاض مدينة واشنطن باسم وليم ماربري William Mar bury الذي لم يصدره مادسون ما دفع بماربري الى تقديم دعوى قضائية ضد مادسون ، وأخذت هذه الدعوى ماخذاً في الصراع بين الفدراليين والجمهوريين ، حتى ان رئيس المستشارين مارشال تجاوز صلاحياته في هذه القضية واخذ يصرح بتصريحات دفعته للخروج من صلاحيات منصبه الى الانغماس بالصراع السياسي بين الحزبين ، كون ماربري كان من بين الذين وقعوا امر تعيينه هو والرئيس السابق ادمز ، فصرح بان ماربري له الحق في تسلم منصبه وليس للوزير مادسون الحق بحجز امر تعيينه وانه اقترف بذلك عملا استبداديا خاطئا ، ولكن المحكمة العليا لم تستطيع إصدار اعلام قضائي بارغامه على تسليمه اياه لان الدستور قد حدد بالضبط ما تستطيع المحكمة عمله ، ولذا فانه بسبب اصداره هذه الاعلامات وصف بانه" لا يفقه شيء قط " [94] 0

حاول الجمهوريون إلغاء أوامر تعيين قضاة منتصف الليل الا ان واقع الحال من الناحية القانونية لا يعطيهم حق إلغاء أمر تعيين ماربري ، لذلك أصبحوا في موقف محرج من هذه القضية التي ادى فيها الفدراليون دورا شلوا فيه حركة الجمهوريين من اتخاذ قرار يلغي أوامر تعيين هؤلاء القضاة ، وادى في الوقت ذاته الى أثارت ثائرة جفرسون الذي ضاقت به السبل في اتخاذ قرار يلغي به إجراءات الفدراليين تلك، الا خطوة واحدة ولم يكن بالإمكان الإقدام عليها ، وهي محاكمة المحكمة كلها امام الهيئة التشريعية ، لان ذلك يتطلب غلبه للجمهوريين في مجلس الشيوخ (وهي نسبة الثلثين) وهو ما لم يمتلكوه في المجلس، لذا كسب الفدراليون هذه القضية ، وهي شرعية تعيين هؤلاء القضاة (قضاة منتصف الليل) رغم خسارتهم امر تعيين ماربري اذ ان تحقيق مصلحة الحزب لا تتوقف على مصلحة شخص واحد حتى وان كان ينتمي لهم[95]0وفي هذا المجال طرح جفرسون رأيه باعتباره جمهوري والذي جاء فيه " لا أخشى شيئا بقدر ما أخشى تركيز السلطات في ايدي الهيئة القضائية العليا التي تعمل بصمت يثير المخاوف .. وهذا هو الشكل الذي تظهر به حركة الاتحاديين، وتركيز السلطة هو المبدأ الحالي للتفريق بين جمهوريين واشباه جمهوريين هم في الواقع

اتحاديون " [96] ، كما بين بان خروج الفدراليين لاسيما القاضي مارشال عن حدود صلاحياتهم هو خرق للدستور موضحا " ان خروج القاضي مارشال عن حدود دعواه (دعوة ماربري) 00 ليس الا خروجا صارخا على المألوف يستحق عليه اعنف اللوم " 0 [97]

ان نتائج انتخابات عام 1800 أظهرت تساوي مرشحي الحزب الجمهوري توماس جفرسون وآرون بور ، اذ حصل كل منهما على (73) صوت انتخابي ، وتقارب مرشحا الحزب الفدرالي في الأصوات أيضا ، فحصل جون ادمز على (65) صوت ، في حين حصل بنكني Pinckney على (64) صوت ، وحصل جون جاي John Jay على صوت واحد فقط ، وهنا خسر الحزب الفدرالي هذه الانتخابات ، لان مرشحه السابق (ادمز) انتهج سياسة ابعدته عن نفوس الناس اولا ، وقللت من شعبية الحزب الفدرالي ثانيا ، وكانت هذه الانتخابات قد مثلت بداية النهاية لحزب الفدراليين بسبب تلك السياسة من جهة ، وبسبب سياسة جفرسون من جهة اخرى [98] 0

تجلت الصورة بشكل واضح للصراع الحزبي في انتخابات عام 1800 الرئاسية ، اذ تساوى فيها كل من جفرسون وبور في عدد الأصوات ، ووفقا للدستور قبل إجراء التعديل الثاني عشر عليه كان على مجلس النواب ان يفاضل بينهما ، ولطالما ان الغلبة في ذلك الكونغرس كانت للفدراليين فقد أعيدت المفاضلة بينهما(35) مره متتالية ، في كل مرة تتساوى فيها أصوات مفاضلتهم بين الفائزين ، الى ان تم في الأخير فوز توماس جفرسون على منافسه بور ، وهذا مما يثبت ان ممثلي الحزب المغلوب يستطيعون ان يفسدوا خطط الحزب الغالب في مجلس النواب بما ينظمون من مناورات عند اخذ الأصوات في المجلس وهذه بحد ذاتها صورة من صور الصراع الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية [99] .

استهل جفرسون رئاسته التي استلمها في 4 آذار 1801 بخطاب اكد فيه على " حكومة متزنة مقتصدة 00 تترك المواطنين احرارا لينظموا شؤونهم الخاصة في نواحي العمل والإصلاح 00 مع التزامها بصيانة النظام بين المواطنين 00 " [100] ، ودعا المواطنين الى نبذ الخلافات التي بنا عليها الفدراليون بنيانهم ، ومن بينها تشويه سمعته (جفرسون) وحزبه الى الحد الذي اعتقدوا معه ان جفرسون ملحد وفوضوي ومتطرف يسعى لتدمير الاتحاد الذي بني بسواعد الفدراليين ، كما بين بان التعصب السياسي شر كالتعصب الديني ، ودعا الى الوحدة والتكاتف للحفاظ على الاتحاد ، وتخفيض الدين الحكومي عن طريق سياسة اقتصادية حكيمة ، وتنمية الموارد القومية 0 وللتقليل من مخاوف الشارع الفدرالي من اعتلائه السلطة بين جفرسون " نحن جميعا جمهوريون 00 نحن جميعا فدراليون (اتحاديون) 00 " [101] ، وأضاف بان الحكومة في ظل الجمهوريين ستسير قدما وان المواطنين بكافة أطيافهم سيلبون النداء القانوني لمساعدتها كلما احتاجت الى ذلك مبينا " لقد قيل اكثر من مرة بان الإنسان لا يوكل اليه حكم نفسه 0 فهل ، اذن ، يمكن ان يوكل اليه حكم الآخرين ؟ او هل وجدنا ملائكة في صورة ملوك لحكم هذا الإنسان ؟ ساترك للتاريخ الإجابة عن هذا السؤال 00 " [102] .

شرع جفرسون بانتهاج السياسة التي كان يؤمن بها وحزبه ، وأولها إلغاء المظاهر الارستقراطية التي تبناها الفدراليون ، ومن بينها إلغاء حفلات الاستقبال الأسبوعية ، ونبذ ألقاب التفخيم مثل صاحب السعادة ، وبين غير مرة بان ابسط المواطنين جدير بالاحترام كأعلى الموظفين 0 وساهم عن طريق تعيينه البرت جالاتن وهو رجل مال بعيد النظر ، في تخفيض الدين الحكومي الى اقل من سبعين مليون دولار ، وذلك بتقليل المصروفات وزيادة الإيرادات ، حتى ان الفائض السنوي بلغ ما يقارب الـ (6،000000) ستة ملايين دولار أمريكي 0 كما قام بنقل العاصمة من نيويورك الى قرية واشنطن في مقاطعة فيلاديفيا التابعة لولاية فرجينيا ، كما ألغى ضريبة الويسكي التي سنها آدمز ، وأطلق سراح المسجونين بموجب القوانين التي اصدرها آدمز ايضا (القوانين مارة الذكر) ، كما قلص المصاريف الحكومية [104] ، ونتيجة لتخفيض الدين الحكومي ونجاح جفرسون بتحقيق الفائض القومي ، اجتاحت الولايات موجة من الإجراءات المؤيدة لمبادئ جفرسون ، فأخذت الولايات الواحدة تلو الأخرى تلغي مؤهلات الثروة كشرط لمنح حق الانتخاب ، وحق تولي المناصب[105] .

ان ما نريد التركيز عليه من أعمال جفرسون وحزبه هو تلك السياسة التي أبرزت حقيقتهم للمجتمع الأمريكي ، فهم لم يستلموا منصب الرئاسة قبل عام 1800 ، وكانوا ينادون بأهداف وبرامج لطالما عارضها الفدراليون وكانت سببا في الصراع فيما بينهما ، فمن المعلوم ان الحزب السياسي لا يستطيع ان يبرز دوره في المجتمع الا بممارسته العمل الحكومي الرئيسي الذي يعمل من خلاله بان يعكس صورته الحقيقية كما انه يعمل من خلاله على بسط نفوذه وسلطانه ، لان سياسته لا تصبح فعالة الا اذا سيطر على الحكومة الفدرالية[106] ، فالجمهوريون وفقا لما قبل فوزهم في انتخابات عام 1800 الرئاسية هل كانوا فعلا جمهوريين بعد هذا العام ؟ ام ان البرامج الحزبية ما هي الا وسيلة لتحقيق غاية الفوز بمنصب الرئاسة؟ 0

انتهج جفرسون خلال مدة حكمه الأولى سياسات هي قريبة أيما قرب من سياسات الفدراليين وان اختلفت من حيث الظاهر ، فمن المعلوم ان التقيد بحرفية الدستور هي احد المبادئ الرئيسية التي سعى الجمهوريون لتحقيقها ، بل وبسببها عارضوا الفدراليين الذين أرادوا تفسيرا مرنا للدستور كي يستطيعوا من خلاله تقوية السلطة المركزية وسحب جزء من صلاحيات الولايات وإناطتها بالسلطة المركزية ، الا ان تلك السياسة التي كان الجمهوريون يبغون تحقيقها لم تنتهج في اتم صورها عندما استلموا منصب الرئاسة، وقد استهل جفرسون ذلك بقوله " لا شك ان مراعاة القوانين مراعاة تامة من أسمى واجبات المواطن الصالح ، ولكن ليست اسماها 0 ذلك ان قوانين الضرورة والمحافظة على البقاء وإنقاذ بلادنا وقت الخطر أجدر بالاهتمام 0 فليس تعريض البلاد للخطر بسبب التزمت في الالتزام بالقانون الا مضيعة للقانون نفسه وللحياة والحرية والأملاك وقضاء على أولئك الذين يتمتعون بهذه معنا ، وهو بمثابة التضحية ، بالمبدأ من اجل الوسيلة" [107] ، وهذا بحد ذاته إشارة واضحة للخروج على ما رسمه الجمهوريون لأنفسهم من تقيد في نصوص الدستور ، وقد برر جفرسون ذلك بـ " ان اي مجتمع لا يستطيع ان يضع دستورا أبديا او حتى قانونا أبديا 0 فالدنيا دائما تحت تصرف الأجيال الحية التي تتصرف دائما وفق منافعها 00 وعلى هذا فكل دستور ومن ثم كل قانون يتلاشى بطريقة طبيعية عند نهاية كل (34) سنة"[108] ،كما بين بان التجربة والخبرة الطويلة هي الكفيلة بإجراء التعديل والتغيير " لان تجارب أربعين سنة في أمور الحكم تعادل قراءة قرن بأكمله " [109] .

جاء التطبيق العملي لخروج الجمهوريين عن التقيد بنصوص الدستور بشراء مقاطعة لويزيانا Louisiana عام 1803 ، وهذا بحد ذاته يشير الى ان تحقيق المصلحة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية هو الغاية وان اختلفت وسائل الوصول اليها ومن بينها التصارع الحزبي في الاهداف و البرامج الانتخابية .

اكتشفت لويزيانا من قبل الأسبان عام 1500 ، فقد وصلوا اليها باحثين عن الذهب والفضة ، ولكن عدم إدراكهم المطلب جعلهم يفقدون اهتمامهم بها ، ولم يمر قرن بعد هذا العام الا وظهر الفرنسيون وأصبحوا المستعمرين الحقيقيين لها وأصبحت اللغة الفرنسية الأكثر شيوعا بين سكانها ، وفي عام 1682 والأعوام التي تلت توطد الوجود الفرنسي عن طريق إرسال البعثات المتتالية من أعالي نهر المسسبي حيث التمركز الفرنسي في كندا ، وأخذت الحكومة الفرنسية منذ عام 1712 بمنح حقوق التجارة والامتيازات للتجار الكبار والمقربين في كل مقاطعة لويزيانا سيما في نيواورلينز New Orleans الذي يعد اهم ميناء لشحن البضائع سواء كانت الفرنسية ام الأمريكية الى خليج المكسيك ومن ثم الى اوربا 0 وخلال حرب السنوات السبع (1756–1763م) تنازلت فرنسا عن لويزيانا الى اسبانيا وتحديدا في عام 1762 وكل الأراضي التابعة لها غرب نهر المسسبي ، بدلا من رؤيتها لأملاكها تنتزع منها لصالح بريطانيا ، وبقيت هذه الهبة التي أعطيت لاسبانيا سرية لمدة عامين [110] 0 وبإجرائها ذلك حمت فرنسا بعض أملاكها في قارة أمريكا من ان تنتقل الى بريطانيا بموجب معاهدة باريس عام 1763 م التي أعطتها كل كندا فضلا عن فلوريدا الاسبانية 0 وقد استغل نابليون الظروف السياسية المتردية التي كانت تمر بها اسبانيا في عام 1800 ، واجبرها على رد لويزيانا الى الأحضان الفرنسية ، وبالفعل تم له ذلك واصبحت فرنسية منذ هذا العام[111] 0

ان خطط نابليون لإقامة إمبراطورية استعمارية غربي الولايات المتحدة مباشرة لتوازن التسلط الانجلو سكسوني على أمريكا الشمالية ، دفعت جفرسون الى التوجس خيفة من ذلك التحول السياسي لمقاطعة لويزيانا ، لذلك اكد بان استيلاء فرنسا بشكل فعلي على لويزيانا يستدعي الاقتران بالأسطول والدولة البريطانيين ، وذهب الى اكثر من ذلك عندما بين بان اندلاع الحرب بين بريطانيا وفرنسا اذا ما حصل يوجب توجيه جيش أنجلو أمريكي ليزحف على نيواورلينز ويحتلها [112] 0

ان تلك التصريحات لجفرسون بشأن نيواورلينز ولويزيانا جعلت نابليون أمام الأمر الواقع ، وانه سيخسرها بمجرد اندلاع الحرب مع بريطانيا ، كما ان الهزيمة التي تلقاها جيشه في هايتي وخسارته ما يقارب الـ (24) الف جندي دفعته الى ان يفكر في حل وسط يتخلص فيه من شبح خسارة لويزيانا بدون مقابل ، لذا فكر ببيعها بمجرد ان طرحت عليه الفكرة من قبل مبعوثي جفرسون الذين وفدوا عليه في عام 1803 ، ولم يجدوا في التفاوض معه صعوبة تذكر ، اذ تم شراءها لقاء مبلغ (15) مليون دولار امريكي اي ما قيمته جنيهين ونصف للاكر الواحد وهي اكبر صفقه بيع فعليه في تلك المرحلة [113] 0

وبأجرائه ذلك تجاوز جفرسون وحزبه ما كان يدعو اليه الفدراليون من تفسير الدستور بشكل مرن ، وهذا يتناقض تمام التناقض مع ما كان يدعو اليه الجمهوريين من ضرورة التقيد بالنصوص الدستورية واحترام حرفيتها وبالدفاع عن صلاحيات الولايات وسيادتها ، الا ان واقع الحال اظهر عكس ذلك ، اذ ان ضرورات امن الولايات المتحدة وسلامتها جعلته ليس فقط يقدم على شراء لويزيانا ، بل وحتى انه لم يعود الى الكونغرس ويطلب الإذن منه ليقوم بهذا العمل ، وقد احتج الفدراليون وان لم يكن احتجاجهم في محله ، على اقدام جفرسون على شراء لويزيانا دون موافقة الكونغرس ، لكن الاجابة كانت حاضره عنده ، فبين بان الدستور اباح للرئيس عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بما يعود بالمصلحة للولايات المتحدة ، وهو انما قام بعقد معاهدة مع فرنسا لحماية امن الولايات المتحدة الأمريكية [114] 0

ان إقدام الجمهوريون على شراء لويزيانا عكس صورة واضحة لدى المجتمع الأمريكي سيما للفدراليين ، بان مصلحة الولايات المتحدة فوق الصراع الحزبي ، وان كل ما يعارض تلك المصلحة يكون مصيره ان يطرح خارجا ، وبالفعل فقد تحقق ذلك مع مرور الزمن ، عندما لم يرشح من الفدراليين شخصا واحدا للانتخابات الرئاسية عام 1820 ، والسبب في ذلك يعود الى ان ما كانوا يعولون عليه من نقاط في برامجهم الانتخابية احتواها الجمهوريون وقاموا بتنفيذها ، وبالتالي سحبوا البساط من تحت أرجلهم ، ولم يفسحوا لهم المجال للفوز بانتخابات الرئاسة منذ عام 1800 ، ما أفضى بالنتيجة الى زوال الحزب الفدرالي من الساحة السياسية وتوزع أعضاءه بين جمهوريين وكتل سياسية [115] 0

جنا الجمهوريون نتائج أعمالهم خلال المدة الرئاسية الأولى للرئيس جفرسون سيما شرائهم للويزيانا ، الذي حطم آمال الفدراليين وقلص شعبيتهم بين جماهيرهم ، إذ أثبتت الانتخابات الرئاسية لعام 1804 تراجع تلك الشعبية الى ما نسبته 7% ، فلم يحصل مرشحهم بنكني الا على 14 صوت انتخابي ، في حين حصل جفرسون على 162 صوت انتخابي ، وهذا بحد ذاته يعد فوزا ساحقا للجمهوريين ، وبالتأكيد فانه لم ياتي من فراغ ، بل ان ما قاموا به من أعمال (كما بينا) هو الذي كفل لهم هذه الشعبية وهذه الأصوات[116] 0

الخاتمة

كانت التنظيمات الحزبية في الولايات المتحدة الامريكية امتدادا للنشاط الحزبي في بريطانيا ، اذ ان انقسام المجتمع في المستعمرات بين مؤيد للسياسة البريطانية ومعارض لها سيما السياسة الاقتصادية التي انتهجت مع المستعمرات بعد عام 1764 كان سببا في نشأة اول تنظيم حزبي في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة الاستعمار ، فضلا عن اكتساب التسميات نفسها التي أطلقت على اول حزبين في بريطانيا وهما (الويغز والتوريز) ، ومع ولادة التنظيم الحزبي في المستعمرات ولد الصراع فيما بينهما ، اذ أراد الويغز الانفصال عن بريطانيا أو ان تغير من سياستها الضرائبية التي انتهجتها مع المستعمرات بعد عام 1764 ، في حين أراد التوريز ان تبقى المستعمرات تابعة لبريطانيا حتى مع تلك السياسة ، ومع اندلاع حرب الاستقلال الأمريكية دخل الصراع بينهما مرحلة الصدام المباشر وانتهى الحال بالتنظيم الحزبي الى انتصار الويغز على التوريز وهروب معظم أتباع الأخير الى كندا البريطانية ،بل وشاركت فرق منهم مع الجيش البريطاني في حرب الاستقلال الأمريكية ، ولكن دون نتيجة ايجابية تذكر لهم .

وفي مرحلة الاستقلال وتحديدا في اعوام (1787،1788،1789)ظهرت بوادر نشأة التنظيم الحزبي العصري في الولايات المتحدة ، وكان المسبب لظهورها هذه المرة انقسام المجتمع بين مؤيد للاتحاد الكونفدرالي ودستوره ، ومعارض له ، فضلا عن خلافات اخرى تتعلق بالصلاحيات التي تناط بالاتحاد الجديد المزمع انشاءه بدل الاتحاد الكونفدرالي ، وهذا الانقسام كان سببا مباشرا في نشأة التنظيم الحزبي بشكل رسمي في المدة الاولى من حكم الرئيس جورج واشنطن ، اذ ان مفاوضات انشاء الاتحاد الفدرالي ودستوره ومن ثم المصادقة عليه كانت سببا للانقسام بين مؤيد للاتحاد الجديد ومعارض له ، فقد أطلق على مؤيديه تسمية الاتحاديين أو الفدراليين ، اما معارضوه ، فقد أطلق عليهم تسمية (اللا فدراليين أو اللا اتحاديين) ومن ثم غيرت تسمية الأخير مع نهاية حكم الرئيس واشنطن الى الجمهوريين الديمقراطيين.

اتسم التنظيم الحزبي الجديد بكثرة نقاط الخلاف بين حزبيه (الفدراليين والجمهوريين) وما كان ينبئ بالخطر ان الحزبين كانا منقسمين على اسس جغرافية وهذا ما نبه وحذر منه الرئيس واشنطن ، لانه قد يسبب انقساما بين الولايات على اساس جغرافي ومن ثم حدوث نزاع فيما بينها وهذا ما كان قد تحقق بالفعل في اوائل العقد السابع من القرن التاسع عشر.

بدات مرحلة الصراع بين الحزبين منذ عام 1789 واشتدت بعد عام 1796 ، وما يسجل عن طبيعة هذا الصراع انه كان صراعا من اجل النهوض بواقع البلاد نحو الأحسن وحسب وجهات نظر اين من الحزبين ، أي نستطيع القول ان الهدف المشترك لكلا الحزبين كان تحقيق المصلحة العليا للبلاد ولكن باختلاف الوسائل التي كان كل حزب يريد استخدامها للوصول لتلك المصلحة ، وبما ان تقلد المنصب (منصب الرئاسة) يعد كفيلا بنجاح تلك الوسائل أو اخفاقها ، لذا اثبت الفدراليون عن طريق مرشحهم جون ادمز الذي حكم لمدة انتخابية واحدة ، ان وسائلهم ليست كافية لتحقيق مصلحة البلاد العليا ، بل انها كانت سببا من اسباب تراجع دعم قاعدتهم الجماهيرية لهم ، وتحول كثير منها الى تاييد الحزب الجمهوري ، ومن بين اسباب اخفاق الحزب الفدرالي في مدة حكم ادمز ، انه تسبب في حدوث انشقاق في داخل الحزب بسبب عدم انصياعه لإرادة رئيس حزبه هاملتون ، وإصداره قانوني الفتنة والأجانب ، فضلا عن اشتداد الخصومة في اوائل مدة حكمه مع فرنسا ، ما سبب بالنتيجة فقدانه لكثير من مؤيديه من الحزب الفدرالي .

كما ان طبيعة الصراع كانت وسيلة لتحقيق غاية الفوز بكرسي الرئاسة ،وان البرامج الحزبية هي احد تلك الوسائل ، لذا فالصراع بين الحزبين في تلك المرحلة لم يكن صراعا ايدولوجيا بالمعنى الحقيقي ، وقد اثبت ذلك توماس جفرسون الذي تولى الرئاسة عام 1801 لدورتين انتخابيتين متتاليتين وشراءه مقاطعة لويزيانا اكبر دليل على ذلك ، فلطالما كان هدف الجمهوريين عدم تفسير مواد الدستور بشكل مرن ، اذا بهم عند اقتضاء المصلحة العليا للبلاد فسروه بشكل اكثر من مرن بشرائهم لويزيانا ، لعدم وجود أي مادة أو أي فقرة فيه تنص على ذلك ، وهذا ما جاء لهم بالنتائج الايجابية الكبيرة في انتخابات عام 1804 ، حيث انتخب جفرسون باغلبية ساحقة على منافسه بنكني من الحزب الفدرالي بنتيجة (14،162) .

الهوامش

1-David Lindsay Keir , The Constitutional History of Modern Britain Since 1485 , sixth Edition , London , 1961, P.p. 163-164.

2- ألبرت ساي وآخرون ، أسس الحكم في أمريكا ، ترجمة محمد محمد فرج ، مكتبة غريب ، القاهرة، د.ت، ص 142.

3- البير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ،ترجمة محمد برجاوي ،بيروت ، 1970، ص11.

4- J.A. Richard , History of England , Eleventh Edition , New York,1953, P.p. 113-114.

5- روبيت ر.بالمر، تاريخ العالم الحديث ، ج1، ترجمة محمود حسين الأمين ، مراجعة جعفر خصباك ، الموصل ، 1964، ص 146.

6- Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar , Parties in Crisis- Party politics in America , New York, 1979, P.p. 21-22.

7- آلن نفنز ، حضارة العالم الجديد , ترجمة فؤاد جميل ، بغداد ، 1958, ص.ص 63-65.

8- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، القاهرة , د.ت ، ص.ص 35-37.

9- Thomas A. Bailey , The America Spirit – United States History as seen by Contemporaries, Vol.I, New York .1978, P120.

10- دافيد كوشمان كويل ، النظام السياسي في الولايات المتحدة ، ترجمة توفيق حبيب ، تقديم علي ماهر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة-نيويورك ، د.ت ، ص61.

11- Richard Hofstadter and Others, The America Republic ,Vol-I to 1865, New York, 1959, P.p. 147-150.

12- Andrew C. McLaughlin , A history of the America Nation , New York , 1913, P.p. 112-113;

- دافيد كوشمان كويل ، المصدر السابق ، ص.ص 61-62.

13-جورج الثالث (1738-1820) :-ملك بريطانيا العظمى وايرلندا من عام 1760 الى عام 1820 ، وأميرا ثم ملكا على هانوفر (1760-1815- 1820) ،كان يرفض تماما فكرة استقلال أمريكا عن بريطانيا ، عايش الثورة الفرنسية ، ونقص اهتمامه بالسياسة منذ عام 1788 في أعقاب ظهور أعراض اختلال عقلي (كانت تنتابه نوبات صرع) ثم تطور المرض حتى اجمع الكل على ان الملك كان غير قادرا على مزاولة نشاطه فنصب ابنه جورج الرابع وصيا عليه عام 1811.للمزيد ينظر :

- http://en.wikipedia.org

14- Samuel Eliot Morison , The Oxford History of the America People , New York , 1965, P.p. 205-206.

15- Thomas A. Bailey, Op.Cit. , P.p. 100-102.
16- Ibid. ;
- فرنسيس وايتني ، موجز التاريخ الأمريكي ، مراجعة وتحقيق وود غراي ورتشارد هوفستدتر، مكتب الاستعلامات والتبادل التربوي ، د.م ، د.ت ، ص 46.
17- دافيد كوشمان كويل ، المصدر السابق ، ص62.
18- فرنسيس وايتني ، المصدر السابق ، ص 51.
19- Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , The United States of America: A history to 1876, Second Edition , New York , 1968, P.p. 179-191.
20- Samuel Eliot Morison ,Op.Cit. , P.p. 310-317.
21- Andrew C. McLaughlin , Op.Cit. , P.p. 195-198.
22- Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , Op.Cit., P199.
23- حذر الرئيس الأمريكي جورج واشنطن من ان الانقسام الحزبي على اساس جغرافي سوف يجلب للبلاد الويلات لان ذلك سيؤدي حتما الى صراع بين الحزبين مما يؤدي الى صراع بين قطاعي البلاد الشمالي والجنوبي ، وهو ما ادى بالفعل الى اندلاع الحرب الاهلية الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد مايقارب الـ (65) عاما من خطبة الوداع التي حذر فيها واشنطن حتى من وجود الاحزاب في الحياة السياسية . للمزيد ينظر:
- Harold C. Syrett , American History Documents , New York , 1960, P.p. 139-147;
- وللمزيد من التفاصيل عن مشروعا فرجينيا ونيوجرسي والنقاشات التي دارت بين المندوبين فيها والتوفيقات التي تم التوصل اليها بعد تلك النقاشات ،ينظر :
- Robert Birley , Speeches and Documents in America History ,Vol.I, 1776-1813, Oxford university press, 1956, P.p. 44-65;
- محمد محمود النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ج1حتى عام 1877،دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1997، ص115.
25- Richard D. Heffner , A Documentary History of the United States , New York , 1952, P.p. 29-31.
26- دافيد كوشمان كويل ، المصدر السابق ، ص.ص 64-65.
27- David Goldfield and Others , American Journey of the United states , New Jersey, 2004, P. 226.
28- Ibid ; Richard Hofstadter and Others, Op.Cit., P.p. 170-176.
29- http://www.britannica.com /ebcheched/topic/334563/Richard-Henry-Lee
30- John P. Kaminski and Richard Leffler , Federalists and anti federalists , Maryland, 1998, P. 3.
31- Ibid. , P.p. 3-6.
32- Ibid. , P.p. 4-10;
- رأفت غنيمي الشيخ ، امريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ، 1979، ص.ص 52-56.
33- David Goldfield and Others, Op.Cit., P. 226.
34- الاوراق الفدرالية –الكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي ، ترجمة عمران ابو حجلة ، مراجعة احمد ظاهر ، عمان ، 1996.
35- مقتبس من :المصدر نفسه ، ورقة 1، ص 13.
36- مقتبس من :المصدر نفسه ، و61، ص 441.
37- مقتبس من :المصدر نفسه ، و84، ص.ص 606-610.
38- مقتبس من :المصدر نفسه ، و84، ص611.
39- مقتبس من : المصدر نفسه ، و84،ص 614.
40- مقتبس من : المصدر نفسه، و84، ص.ص 621-625.
41- John P. Kaminski and Richard Leffler, OP.Cit., P. 161.
42- http://avalon.law.yale.edu/18th
43- http://avalon.law.yale.edu/18th.century/ratde.asp.
44- Ibid.; Thomas A. Bailey, Op.Cit. , P.p. 120-121.
45- Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Op.Cit., P.p. 22-23;
Harold Underwood Faulkner ,American Economic History , Seventh Edition , New York, 1954, P.p. 110-111.
46- Encyclopedia Americana , The International Reference Work America Corporation ,Vol.13,New York, 1962,P.656.
47- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، 1990، ص.ص 143-145.

48- B. Mayo ,Jefferson Himself, Houghton Mifflin Company, 1942,P.p. 11-12; Encyclopedia Americana,Vol.16, P. 21.

49- B.Mayo, Ibid. ,P.p 11-23;

- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص.ص 146-147؛ جون والتون ، اسماء خالدة بناة الولايات المتحدة ، القاهرة ، د.ت ، ص.ص 35-40.

50- Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar, Op.Cit., P.p. 22-23.

51- Harold Underwood Faulkner and Others , History of the America Way, New York , 1950, P.117;

- نبيلة عبد الحليم كامل ، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، د.ت ، ص130؛ البرت ساي وآخرون ، المصدر السابق ، ص155.

52- Hamilton's Opinion on the Constitutionality of the Bank ,No .93, February 23, 1791, Henry Steele Commager , Documents of American History , Vol. I, New York, 1945, P.p. 156-158.

53- لويس هايكر ، الرأسمالية الأمريكية ، بيروت ، د.ت ، ص.ص 69-70؛

- Fred Albert Shannon , American Economic Growth , New York , 1951, P.p. 191-193.

54- Jefferson Opinion on the constitutionality of the Bank , No. 94, February 15, 1791, Commager , Op. Cit., P.p. 158-160.

55- مورتمر ج. ادلر ، الدستور الأمريكي افكاره ومثله ، ترجمة صادق ابراهيم عودة ، الاردن ، 1989، ص.ص 169- 174.

56- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص 151؛ عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص 97.

57- لويس هايكر ، المصدر السابق ، ص 66.

58- مقتبس من :برنارد مايو ، جفرسون ، الاسكندرية ، 1949، ص 244.

59- المصدر نفسه ، ص 219.

60- Washington's Proclamation on the Whiskey Rebellion , No.97, August 7, 1794, Commager , Op.Cit., P.163.

61- للمزيد من التفاصيل عن إجراءات واشنطن تجاه الانتفاضة ينظر :

- Ibid. , P.p. 163-164.

62- برنارد مايو ، المصدر السابق ، ص 261.

63- Robert Birley ,Op.Cit., 173-214;Fred Albert Shannon ,Op.Cit., P. 210; Ernest L. Bogart and Donald L. Kemmerer , Economic History of the American People , New York , 1955, P.p. 212-213; Harold Underwood Faulkner , Op.Cit., P.152;

- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص 117.

64- برنارد مايو ، المصدر السابق ، ص 76.

65- المصدر نفسه.

66- Harold Underwood Faulkner and Others, Op.Cit., P.116.

67- ستيفن فنسنت بنيه ، أمريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، د.م ، 1945، ص 87؛ جون ديوي ، آراء توماس جفرسون الحية ، ترجمة محمود يوسف زايد ، بيروت ، 1957، ص 68.

68- جون ديوي ، المصدر نفسه .

69- برنارد مايو ، المصدر السابق ، ص 76؛ آلن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص147.

70- ارنست ماي ، سياسة أمريكا كما يراها قادتها ، ترجمة فتح الله المشعشع ، مراجعة نصري الجوزي ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، 1966، ص 61.

71- المصدر نفسه ، ص.ص 65-66.

72- مورتمر ج. ادلر ، المصدر السابق، ص174.

73- ارنست ماي ، المصدر السابق ، ص 54.

74- المصدر نفسه، ص59.

75- Harold Underwood Faulkner and Others, Op.Cit., P.p. 111-114;

- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، عمان ، 2010، ص123.

76- البرت ساي وآخرون ، المصدر السابق ، ص.ص 154-155.

77- Samuel Eliot Morison ,Op.Cit. , P.p. 336-338.

78- جون ديوي ، المصدر السابق ، ص.ص 62-63.

79- Washington's Farewell Address , No.100, September 17, 1796, Commager, Op.Cit., P. 172.

80- Ibid; Harold C. Syrett, Op.Cit., P.143.

81- نصت المادة الثانية والعشرين من الدستور (المعدلة) على "لا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس اكثر من مرتين ولا يجوز لاي شخص شغل منصب الرئيس او القيام بمهام الرئيس لمدة اكثر من سنتين من فترة اختير فيها شخص آخر رئيسا ، ان ينتخب لمنصب الرئاسة اكثر من مرة ..." . للمزيد ينظر : مورتمر ج. ادلر ، المصدر السابق ، ص 183.

82- دافيد كوشمان كويل ، المصدر السابق ، ص.ص 64-65؛ البرت ساي وآخرون ، المصدر السابق ، ص 147.

83- Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , Op.Cit., P.796.

84- مورتمر ج. ادلر ، المصدر السابق ، ص 178.

85- كان الرئيس المنتخب يستلم مهام منصبه رئيسا للولايات المتحدة في اذار من السنة الجديدة بعد الانتخابات ، ولكن التعديل العشرين حدد نهاية مدة حكم الرئيس بعد ظهيرة العشرين من شهر كانون الثاني من السنة الجديدة بعد الانتخابات الرئاسية ،بعد ان كانت في اذار . للمزيد عن التعديل الدستوري العشرون، ينظر : المصدر نفسه ، ص 182.

86- Harold Underwood Faulkner and Others, Op.Cit., P.117.

87- The Alien and Sedition Act , No.101, 1798, Commager, Op.Cit., P.p. 175-178.

88- Thomas A, Bailey , Op.Cit., P.p. 170-174; Harold Underwood Faulkner and Others, Op.Cit., P.118.

89- معاهدة جاي : وتسمى ايضا المعاهدة البريطانية ومعاهدة لندن 1794 ، ورسميا تسمى معاهدة التجارة والصداقة والملاحة بين صاحب الجلالة البريطاني والولايات المتحدة ، ويرجع الفضل اليها في تفادي الحرب ، وحلت بموجبها القضايا المتبقية منذ معاهدة باريس 1783م ، وسهلت التجارة بموجبها بين الدولتين لعشرة سنوات في خضم الثورة الفرنسية التي بدات عام 1792م ، وقد وضع معظم نصوصها وزير الخزانة الأمريكي الكسندر هاملتون بدعم قوي من المفاوضين جون جاي وجورج واشنطن . للمزيد ينظر :
- http://en.wikipedia.org

90- Richard Hofstadter and Others, Op.Cit., P.p. 256-259.

91- جون مارشال (1755-1835) رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية (1801-1835)ساهم في وضع الأساس الدستوري الأمريكي وجعل من المحكمة العليا مساوية للسلطتين التنفيذية والتشريعية ، كان زعيما للحزب الفدرالي في ولاية فرجينيا وخدم في مجلس نواب الولايات المتحدة (1799-1800) ، حكم المحكمة العليا لثلاثة عقود .للمزيد ينظر :
- http://en.wikipedia.org

92- اليعاقبة: اعضاء اكبر جمعية سياسية ثورية حكمت اثناء الثورة الفرنسية ، واستخدمت هذه الجمعية اسمها من مقرها في باريس بالقرب من كنيسة سانت جيمس الذي يعني بالفرنسية جاكوب أي (يعقوب) وكانت المنظمة الوطنية الوحيدة في البلاد التي تكونت بفترة قصيرة بعد بداية الثورة ، وينحدر معظم اعضاء الجمعية (اليعاقبة) من الطبقة الوسطى ، وقد اعترضوا في بادئ الامر على الحروب الخارجية خشية ان تؤدي الى الدكتاتورية العسكرية ، جاءوا الى السلطة عام 1793 وبداوا عهد الارهاب فارسلوا مئات الفرنسيين الى المقصلة . للمزيد ينظر:
- http://forum arabia4serv.com

93- Richard Hofstadter and Others, Op.Cit., P.p. 195-201;

- جيرالد جونسون ، المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ترجمة عمر الاسكندري ، القاهرة ، د.ت، ص.ص 36-39.

94- جيرالد جونسون ، المصدرنفسه، ص39؛

- Marbury V. Madison, No.109 , 1803 , Commager , Op.Cit., P.p. 191-192.

95- Ibid , P.p. 192-195;

- المصدر نفسه، ص.ص 40-41.

96- جون ديوي ، المصدر السابق ، ص 209.

97- المصدر نفسه، ص.ص 209-210.

98- Harold Underwood Faulkner and Others, Op.Cit., P.p. 119-120; Richard Hofstadter and Others, Op.Cit., P.696.

99- دافيد كوشمان كويل ، المصدر السابق ، ص66.

100- للمزيد من التفاصيل عن الخطاب وماورد فيه . ينظر:

- Jefferson's First Inaugural Address , No.100, March4, 1801, Commager, Op.Cit., P.p. 186-189.

101- Richard D. Heffner, A documentary History of the United States , New York , 1952, P.p. 68-69.

102- Ibid, P.70; Robert Birley , Op.Cit., P.p. 251-255.

103- Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , Op.Cit., P.p. 144-147;

- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، المصدر السابق ، ص.ص 158-159.

104- Ibid. , P.p. 147-148;

- الن نفنز، المصدر السابق ، ص126.

105- المصدر نفسه، ص 159.

106- Harold Underwood Faulkner and Others, Op.Cit., P.120.

107- جون ديوي ، المصدر السابق ، ص.ص 104-105.

108- المصدر نفسه ، ص198.
109- المصدر نفسه ، ص 199.
110- ايرل شينك مايرز، ولاياتنا الخمسون ، ترجمة احمد عزت طه ، دار اليقظة العربية للتاليف والترجمة والنشر ، د.م ، د.ت ، ص.ص 154-156.
111- Richard Hofstadter and Others, Op.Cit., P.p. 315-318; Harold Underwood Faulkner , Op.Cit., P.p. 169-170.
112- الن نفنز ، المصدر السابق ، ص.ص 127-129.
113- ايرل شينك مايرز ، المصدر السابق ، ص 156؛
- The Cession of Louisiana , No.108, April 30,1803, Commager , Op.Cit., P190.
114- Robert Birley , Op.Cit., P.p 256-257; Andrew C. McLaughlin , Op.Cit., P.126;
- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر السابق ، ص.ص 103-104. وللمزيد عن بنود معاهدة شراء لويزيانا . ينظر:
- Robert Birley , Ibid, P.p.257-259.
115- دافيد كوشمان كويل ، المصدر السابق ، ص.ص 67-68.
116- Chris Cook and David Waller , The Longman Handbook of Modern American History , New York, 1998,P. 118.

قائمة المصادر

اولا:- الكتب الوثائقية.

1- Harold C. Syrett , American History Documents , New York , 1960.
2--Henry Steele Commager , Documents of American History , Vol. I, New York, 1945.
3- Richard D. Heffner , A Documentary History of the United States , New York , 1952.
4- Robert Birley , Speeches and Documents in America History ,Vol.I, 1776-1813, Oxford University press, 1956.

ثانياً:- الكتب العربية والمعربة.

1- ألبرت ساي وآخرون ، أسس الحكم في أمريكا ، ترجمة محمد محمد فرج ، مكتبة غريب ، القاهرة، د.ت.
2- البير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السياسية في بريطانيا العظمى ،ترجمة محمد برجاوي ،بيروت ، 1970.
3- ارنست ماي ، سياسة أمريكا كما يراها قادتها ، ترجمة فتح الله المشعشع ، مراجعة نصري الجوزي ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، 1966.
4- الن نيفينز وهنري ستيل كوماجر ، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، القاهرة ، 1990.
5- آلن نفنز ، حضارة العالم الجديد , ترجمة فؤاد جميل ، بغداد ، 1958.
6- الاوراق الفدرالية –الكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وجون جاي ، ترجمة عمران ابو حجلة ، مراجعة احمد ظاهر ، عمان ، 1996.
7- ايرل شينك مايرز، ولاياتنا الخمسون ، ترجمة احمد عزت طه ، دار اليقظة العربية للتاليف والترجمة والنشر ، د.م ، د.ت .
8- برنارد مايو ، جفرسون ، الاسكندرية ، 1949.
9-جون والتون ، اسماء خالدة بناة الولايات المتحدة ، القاهرة ، د.ت .
10- جون ديوي ، آراء توماس جفرسون الحية ، ترجمة محمود يوسف زايد ، بيروت ، 1957.
11- جيرالد جونسون ، المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، ترجمة عمر الاسكندري ، القاهرة ، د.ت.
12- دافيد كوشمان كويل ، النظام السياسي في الولايات المتحدة ، ترجمة توفيق حبيب ، تقديم علي ماهر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة-نيويورك ، د.ت .
13- رأفت غنيمي الشيخ ، امريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ، 1979.
14- روبيت ر. بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ج1، ترجمة محمود حسين الأمين ، مراجعة جعفر خصباك ، الموصل ، 1964.
15- ستيفن فنسنت بنيه ، أمريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ، د.م ، 1945.
16- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث ، القاهرة , د.ت .
17- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر ، عمان ، 2010.
18-فرنسيس وايتني ، موجز التاريخ الأمريكي ، مراجعة وتحقيق وود غراي ورتشارد هوفستدتر، مكتب الاستعلامات والتبادل التربوي ، د.م ، د.ت .
19- لويس هايكر ، الرأسمالية الأمريكية ، بيروت ، د.ت .
20- محمد محمود النيرب ، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ج1حتى عام 1877،دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1997.
21- مورتمر ج. ادلر ، الدستور الأمريكي افكاره ومثله ، ترجمة صادق ابراهيم عودة ، الاردن ، 1989.
22- نبيلة عبد الحليم كامل ، الاحزاب السياسية في العالم المعاصر ، القاهرة ، د.ت .

ثالثاً:- الكتب الاجنبية.

1- Andrew C. McLaughlin , A history of the America Nation , New York , 1913.
2- B. Mayo ,Jefferson Himself, Houghton Mifflin Company, 1942.
3- Chris Cook and David Waller , The Longman Handbook of Modern American History , New York, 1998.
4- David Goldfield and Others , American Journey of the United states , New Jersey, 2004.
5-David Lindsay Keir , The Constitutional History of Modern Britain Since 1485 , sixth Edition , London , 1961.
6- Dexter Perkins and Glyndon G. Van Deusen , The United States of America: A history to 1876, Second Edition , New York , 1968.
7-Ernest L.Bogart and Donald L. Kemmerer , Economic History of the American People , New York , 1955.
8- Fred Albert Shannon , American Economic Growth , New York , 1951.
9- Harold Underwood Faulkner ,American Economic History , Seventh Edition , New York, 1954.
10- Harold Underwood Faulkner and Others , History of the America Way, New York , 1950.
11- J.A. Rickard , History of England , Eleventh Edition , New York,1953.
12- John P. Kaminski and Richard Leffler , Federalists and anti federalists , Maryland, 1998.
13- Richard Hofstadter and Others, The America Republic , Vol. -I to 1865, New York, 1959.
14- Ruth K. Scott and Ronald J. Hrebenar , Parties in Crisis- Party politics in America , New York, 1979.
15- Samuel Eliot Morison , The Oxford History of the America People , New York , 1965.
16- Thomas A. Bailey , The America Spirit – United States History as seen by contemporaries, Vol. I , New York .1978.

رابعاً:- الموسوعات ومواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

1- Encyclopedia Americana , The International Reference Work America Corporation ,Vol.13,New York, 1962.
2- http://www.britannica.com /ebcheched/topic/334563/Richard-Henry-Lee
3- http://en.wikipedia.org
4- http://forum arabia4serv.com
5- http://avalon.law.yale.edu/18th
6- http://avalon.law.yale.edu/18th.century/ratde.asp.